الانتخابات الإسرائيلية

حسم المشهد وتعميق الأزمات البنيوية

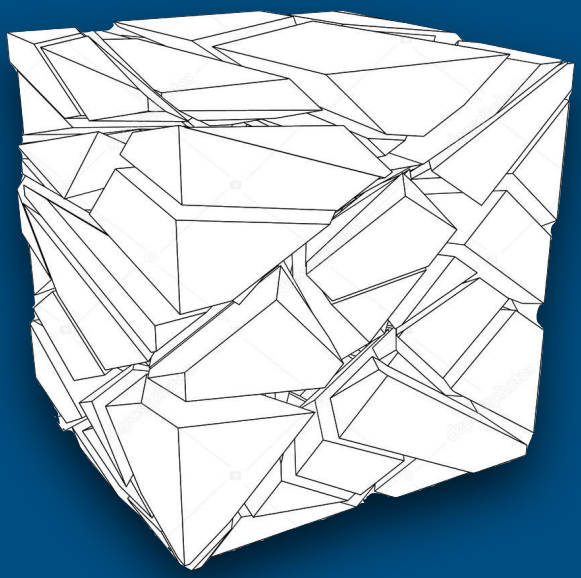

ناهدة أيوب أبو أرجيلة

باحثة وكاتبة صحفية

FREE EDITION
كتاب مجاني لا يباع
NOT FOR SALE

KIE Publication

الانتخابات الإسرائيلية 2022

حسم المشهد وتعميق الأزمات البنيوية

ناهدة أيوب أبو أرجيلة

باحثة وكاتبة صحفية

الطبعة الأولى 2023

بَأۡسُهُم بَيۡنَهُمۡ شَدِيدٌۚ تَحۡسَبُهُمۡ جَمِيعٗا وَقُلُوبُهُمۡ شَتَّىٰۚ ذَٰلِكَ

بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ

سورة الحشر : ١٤

منشورات كاي

إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى :

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين (البحثي والتطبيقي) .
- توفير المناهج الاقتصادية كافة للطلاب والباحثين بصبغة إسلامية متينة .
- أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
- أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .

واللهُ من وراء القصد .

رابط زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

https://kie.university

توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي.

يسمح باستخدام هذ الكتاب كمنهج أكاديمي – كما هو منشور – مجانًا مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

www.kantakji.com , www.kie.university

تقديم

هذا كتيب موجه لكل سياسي عربي ومسلم، عنوانه: (اعرف هشاشة عدوك).

فالبيت اليهودي أشبه بمنسأة سليمان عليه السلام، قد أكلها الدود وصارت خَربة، ولم تدرِ الشياطين بذلك حتى وقعت ووقع سليمان عليه السلام.

والبيت الإسرائيلي بيتٌ خربٌ وهو أشبه ببيت العنكبوت الهزيل والمليء بالمشاكل الداخلية والخارجية ولن يطول بقاءه لأن عوامل فنائه منه وفيه.

حماة بتاريخ ٢٢-٩-٢٠٢٣

الناشر

د. سامر مظهر قنطقجي

الفهرس

منشورات كاي ٤
توضيح ٦
تقديم ٧
الفهرس ٨
المقدمة ١٠
المبحث التمهيدي ١٤
المبحث الأول: مصطلحات ومفاهيم خاصة بالدولة العبرية ٢٢
قانون الحصانة ٢٧
قانون التغلب ٢٧
البند ٧/أ ٢٨
قانون درعي - سموتريتش ٢٩
قانون أساس ٢٩
المبحث الثاني: تشكل الأزمة والجولات الانتخابية المتتالية ٣٣
بدايات الأزمة السياسية ٣٣
انتخابات إبريل – نيسان ٢٠١٩ ٣٦
انتخابات سبتمبر – أيلول ٢٠١٩ ٤١
مآلات الجولة الثانية للانتخابات العامة للكنيست الإسرائيلي الثانية والعشرين: ٤٢
انتخابات آذار – مارس ٢٠٢٠ ٤٤
قراءة في نتائج الجولة الثالثة ٤٦
حكومة الطوارئ (نتنياهو - غانتس) ٤٧
انتخابات آذار مارس ٢٠٢١ ٥٢
حكومة الوحدة - الجولة الرابعة ٥٢
حكومة التغيير (بينيت - لابيد) ٦٠
المبحث الثالث: انتخابات الحسم – الجولة الخامسة ٦٨
انتخابات نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٢٢ ٦٨

حكومة نتنياهو السادسة..... ٧٢
التخوفات من الحكومة الجديدة..... ٧٤
من اليمين إلى يمين اليمين..... ٧٦
خطة اليمين للسيطرة على القضاء/ مصير ملفات نتنياهو..... ٨٥
المعسكر البديل ودلالات الفشل..... ٩٠
النتائج والتوصيات ١٠٤
أولا – النتائج ١٠٤
قراءة في نتائج انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢..... ١٠٤
أسس التغييرات البنيوية لنظام الحكم..... ١٠٦
أهم الأزمات البنيوية..... ١٠٧
ثانيا – التوصيات ١٠٨
المصادر والمراجع ١٠٩

المقدمة

تُصدِّر (إسرائيل) نفسها للعالم كدولة ديمقراطية من الطراز الأول، فيما تحيا هذه الدولة داخل نفق مظلم، تتجلى صورته بأزمة سياسية، اجتماعية، وأخرى أمنية.

يمكن قراءة ذلك أيضًا من خلال التمزق البنيوي الحاد الذي تعاني منه الدولة.

فحزب الليكود بقيادة (بنيامين نتنياهو) على مدار العشر سنوات الماضية لحكمه لتعزيز نفوذ حزبه ونفوذه الشخصي، داخل الدولة ومؤسساتها.

وقد ساعده على ذلك أحزاب يمينية ودينية وصهيونية أخرى، شكلت معه اختلافاته الحكومية، وشراكة سياسية قائمة على المحافظة.

وفي محاولات لتحزيم نتنياهو وحزبه والحد من تمددهم، طفت على السطح عدة قضايا فساد لنتنياهو، وبعض أعضاء حزبه، وحاول خصومه السياسيين جاهدين الاستفادة منها لإنهاء حكمه والقضاء على مكانته السياسية، مستغلين تلك الملفات التي أطلق عليها ملفات (ألف وألفين وأربعة آلاف).

استطاع نتنياهو تفادي كل الضربات القاضية التي تلقاها من داخل بيته (الليكود) ومن خارجه، وأثبت قدرة فائقة على الصمود والبقاء رغم كل الضغوط التي واجهها.

وقد أدى هذا التصلب والتمسك في المواقف من قبل نتنياهو، وعدم قدرة حزب الليكود على تنسيق قائد بديل للحزب، إلى أزمة سياسية عانت منها الدولة.

تمكنت هذه الأزمة لعدم قدرة أي حزب على تشكيل حكومة باستثناء نتنياهو.

يمكن تأريخ بداية هذه الأزمة، آواخر عام ٢٠١٨ بعد انسحاب حزب (إسرائيل بيتنا) بزعامة أفيغادور ليبرمان من حكومة نتنياهو الرابعة، مما أدى إلى حل الحكومة والدعوة إلى انتخابات كنيست جديدة.

تكررت الجولات الانتخابية متتالية إلى أن وصلت خمس جولات انتخابية خلال أقل من أربع سنوات، (انتخابات نيسان إبريل ٢٠١٩، انتخابات سبتمبر أيلول ٢٠١٩، انتخابات آذار ٢٠٢٠، انتخابات آذار ٢٠٢١، لنصل إلى الانتخابات الخامسة في الأول من تشرين الثاني – نوفمبر ٢٠٢٢).

تشكلت بعض الانتخابات الجولة الثالثة (آذار مارس ٢٠٢٠) حكومة تخلى خلالها بيني غانتس عن مبدأهِ بعد العمل مع نتنياهو، وأطلق على هذه الحكومة (حكومة الطوارئ)، يتناوب على رئاستها نتنياهو ومن ثمّ بيني غانتس.

حكومة لم يتجاوز عمرها عام واحد، انسحب منها بيني غانتس وتمت الدعوة لانتخابات كنيست رابعة، انعقدت في (٣٠ آذار مارس ٢٠٢١).

رغم أن هذه الانتخابات لم تغير في شكل الخارطة الحزبية والسياسية، أن المعسكر الناهض لنتنياهو بقيادة يائير لابيد ونفتالي بينيت وبيني غانتس استطاعوا هذه المرة التعالي على جراحهم وتشكيل ائتلاف حكومي من أحزاب متعددة، اختلفت أيديولوجيًا واتفقت على مبدأ واحد (أعدائها لنتنياهو).

شكل عنصر العداء لنتنياهو الاشتراك معه في تشكيل حكومة، العامل الأقوى بل المادة اللاصقة لتماسك تلك الأحزاب والقوائم واستمرارها، فيما عرف بمعسكر (لابيبي).

لم تصمد حكومة التغيير (كما أطلقت على نفسها)، ولم تستمر أكثر من عام، حيث انهارت هذه الحكومة وانسحب رئيس وزرائها الأول (نفتالي بينيت) من الحياة السياسية.

وتولى دفة القيادة من بعدهِ يائير لابيد رئيس الحكومة بالتناوب حسب الاتفاق.

انعقدت الانتخابات الكنيست الإسرائيلي الخامسة والعشرين في الأول من نوفمبر عام ٢٠٢٢، في ظل ظروف سياسية معقدة، عاشتها الدولة خلال السنوات الأربع، إضافة إلى أنها الجولة الأولى التي يخوضها حزب الليكود بزعامة نتنياهو على مدرج المعارضة، بعد أن نجح يائير لابيد بتشكيل الائتلاف الهجين الذي شكل حكومة التغيير.

أفرزت الانتخابات الخامسة نتائج جديدة ومفاجئة، غيرت الخارطة الحزبية، ومنحت اليمين المتطرف قوة سياسية جعلته قاذف على تشكيل حكومة يمينية خالفة، يرأسها (بنيامين نتنياهو).

ساهم هذا الفوز بتعميق الانقسام السياسي وبشكل جليّ، في حين صور البعض هذا الفوز بالانقلاب الثاني لليكود، بينما تركز خطاب اليميني المتطرف حول العودة للحكم وإعادة الهوية اليهودية للدولة.

بينما حُسمت هذه الجولة لصالح معسكر نتنياهو، أظهرت النتائج بالمقابل حالة ضعف وتفكك للمعسكر المناهض لنتنياهو.

واختفت الأصوات الرافضة لحكمه وتعالت أصوات الرعب من شركائه المتطرفين، وبات البعض ينظر لنتنياهو على أنه الرجل المعتدل في هذه الحكومة.

تصدر حزب الليكود المشهد السياسي على مدار الجولات الانتخابية الأربعة السابقة، فيما جاءت الانتخابات الخامسة والعشرين من كنيست الإسرائيلي بخارطة حزبية جديدة، وتصدرها أيضًا حزب الليكود وشركاؤه اليمينيون المتطرفون.

اختفى في نفس الوقت أحزاب أخرى عن المشهد السياسي لم يكن بمقدرها الصمود خلال الموجات الانتخابية المتتالية، المنهكة للأحزاب والجمهور معًا.

وعند التدقيق بالمشهد الحزبي العربي، تظهر الخارطة تعاظم قوة الأحزاب العربية مجتمعة وقدرتها على إحداث فارق في الخارطة السياسية، والتأثير في الحياة السياسية بشكل فعلي.

حقق اليمين المتطرف بزعامة حزب الليكود وشركائه الصهيونية الدينية وقوة يهودية ومشاركة المتدينين الشرقيين ولأشكناز فوزًا أُعتبر ساحقًا خلال هذه الانتخابات، وأفرزت بالمقابل معسكر مناوع متشرذم ومفكك.

مما في ذلك الأحزاب العربية داخل المحتل، وأفضى ذلك إلى تشكيل حكومة يمينية فاشية أيدها ٦٤ عضو كنيست إسرائيلي.

فيما قد تعبّر نتائج هذه الانتخابات عن استجابة لرغبة الجمهور الإسرائيلي وتطلعه لإنهاء الأزمة السياسية التي تعاني منها الدولة، قد تكون هي الانتخابات التي أحضت إلى تعميق الشرخ الداخلي والخلافات البنيوية في المجتمع الإسرائيلي، وحكومة يمينية قد تُغير معالم المشروع الصهيوني وتساهم في هدم أركانه وقواعده.

المبحث التمهيدي

الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٢، حسم المشهد الانتخابي وتعميق الأزمات البنيوية دراسة تحليلية حول الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٢ ودورها في تعميق الأزمة السياسية وتحويلها إلى أزمات بنيوية في المجتمع الإسرائيلي.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى إظهار افرازات انتخابات الكنيست الإسرائيلي في الخامسة والعشرين ودورها في تعميق الأزمة السياسية الممتدة على مدار أربعة سنوات ابتداءً من ٢٠١٩ تخللها خمس جولات انتخابية.

تناول البحث خلال هذه الدراسة، الجولات الانتخابية الأربعة السابقة، وتطرق إلى نتائج تلك الجولات وتحولات الخارطة الحزبية، ودورها في تعميق قدع في المجتمع الإسرائيلي.

وتطرقت الدراسة إلى دور الأحزاب في تعميق الأزمة وصولاً إلى تحولها إلى أزمة بنيوية داخل مكونات المجتمع الإسرائيلي، ومركزية حزب الليكود في لعِب الدور الأساسي والمركزي في الأزمة السياسية.

وقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة ملاحق، تناولنا خلال المبحث الأول جملة من المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالنظام السياسي الإسرائيلي، كما حاولنا إعطاء لمحة سريعة عن بعض الأحزاب الإسرائيلية وخلفياتها الأيديولوجية وعلى رأسها حزب الليكود والصهيونية الدينية.

فيما تناول المبحث الثاني بدايات الأزمة وانطلاق الجولات الانتخابية المتتالية، وصولاً إلى تشكيل بعض الحكومات التي لم تصمد أكثر من عام واحد، متناولين أسباب وتداعيات تشكلها وصولاً إلى تفككها والدعوة إلى انتخابات جديدة في كل مرة.

وقد حاولنا في كل فرع من ذلك المبحث التفرق إلى عدة محاور، لفهم التحولات الحزبية لتلك الجولات وانعكاساتها على الخارطة السياسية ودورها في تعميق الأزمة في كل جولة.

فيما تناول المبحث الثالث الجولة الانتخابية الخامسة، (انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢) فتناولت نتائج وإفرازات تلك الجولة وتصدر اليمين المتطرف، موضحين كيف تحولت الأزمة السياسية (إلى انقسام حاد بين اليمين المتطرف تحت شعار القومية وبين بقية شرائح المجتمع الإسرائيلي)، وقد تطرقت الباحثة بشكل سريع إلى بعض التخوفات المرتقبة من إفرازات هذه الجولة، بالإشارة إلى أهم الأزمات البنيوية، ابتداءً من أزمة اختلاط السلطات ومحاولة السيطرة على السلطة القضائية من خلال مجموعة من الإصلاحات القضائية المزعومة، أزمة متفاقمة آخذة بالحدة والتشقق الاجتماعي بين التيار الليبرالي الديمقراطي الدولاني، وبين تيار قومي متطرف.

انقسامات داخل أكثر من عرضة وتفكك دون بروز أي قيادة بديلة وشخصية مركزية جامعة.

حاولت الباحثة التطرق أيضاً إلى مآلات الجولة الخامسة وانعكاسها على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الداخل والقدس والضفة وغزة.

خُتمت الدراسة بمجموعة من النتائج التي أظهرت حالة التحول والتغيير في الخارطة الحزبية خلال الجولة الخامسة وما سبقها من جولات انتخابية، كما تظهر النتائج رؤية واضحة في إشارة إلى انقسام حاد داخل المجتمع الإسرائيلي يتمثل بين يميني قومي محافظ متطرف وبقية الدولة ومؤسساتها وفئاتها.

إضافة إلى حالة ضعف وهشاشة للمعارضة السياسية ،ختاماً لعدد من التوصيات التي قدرت الباحثة على صياغتها وأهمية هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

جولات انتخابية متتالية، عمقت الأزمة السياسية، وعملت على تحولات الخارطة الحزبية عدة مرات، جاءت الجولة الانتخابية الخامسة في نوفمبر ٢٠٢٢ لتشكل حالة من الحسم السياسي والتحول الجذري من أزمة سياسية وحالة فراغ سياسي، إلى انقسام حاد بين المعسكر القومي المتطرف وبقية فئات المجتمع الإسرائيلي، ووقف حالة عجلة الانتخابات الدوارة وعليه كانت أسئلة الدراسة:

– إلى أي مدى أحدثت انتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٢ حالة من الحسم الانتخابي وتعميق الأزمات البنيوية؟

– إلى أي مدى ستساهم الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٢ في خلق حالة من الاستقرار السياسي للدولة؟

– إلى أي مدى ستعمل انتخابات ٢٠٢٢ على تحويل الأزمة السياسية إلى انقسام بنيوي داخل المجتمع؟

الفرضيات:

عملت نتائج انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين على تعميق الشرخ البنيوي الداخلي في المجتمع الإسرائيلي.

أنهت انتخابات ٢٠٢٢ حالة الفراغ الحكومي، وأغلقت الباب الدوار من الجولات الانتخابية، مقابل تفتيت معسكر المعارضة واليسار والعرب.

وإن فوز اليمين المتطرف وسيطرته على الحكم، هو نتاج فشل معسكر المعارضة في إدارة المعركة الانتخابية وتفككه وعدم تماسكه.

وتدلل نتائج الانتخابات ٢٠٢٢ على ميل كبير لدى الجمهور اليهودي إلى التدين من جهة والتطرف من جهة أخرى.

وبمقدور الأحزاب العربية في الداخل المحتل لعب دور مهم في تشكيل الخارطة السياسية الحزبية وتحديد شكل الحكومات، إذا كانت الأحزاب العربية موحدة.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى إبراز عدة قضايا أشارت إلى انطلاق أزمة سياسية ابتدأت منذ عام ٢٠١٩، بعد قرار حلّ الكنيست العشرين والتوجه إلى انتخابات جديدة ومن أهم تلك الأهداف:

(١) تسليط الضوء حول أسباب اندلاع الأزمة السياسية ودور كل من نتنياهو وحزب الليكود، وتشكل المعسكر المناهض لنتنياهو.

(٢) تسليط الضوء على الخارطة الانتخابية خلال الأربع سنوات، وافرازات كل جولة وانعكاساتها على الواقع السياسي.

(٣) تسليط الضوء على نتائج انتخابات ٢٠٢٢ وإبراز دورها في إنهاء حالة الفراغ السياسي من جهة ودورها في خلق حالة الانقسام الحاد بين المؤثر اليمين والمجتمع من جهة أخرى.

(٤) الوقوف على أهم أسباب تعاظم قوة اليمين وقدرته على حسم الجولة الانتخابية الأخيرة.

(٥) إدراج بعض مؤشرات ودلالات المخاطر المحبطة بالدولة العبرية ومؤسساتها وشكلها الديمقراطي كنتيجة لإفرازات انتخابات ٢٠٢٢.

أهمية الدراسة:

إن فصل الخارطة السياسية والتوزيع الحزبية يساعد وبشكل كبير على فهم وقراءة الظواهر المهمة في الحياة الحزبية والسياسية لأي دولة.

وإن ما يُسهم في فهمه ومعرفته من عدم استقرار سياسي وتعميق الأزمة السياسية وعدم استقرار منظومة الحكم داخل الدولة العبرية، يُشكل مكمن أهمية هذه الدراسة.

كما تساهم أيضًا هذه الدراسة في قراءة توجهات الجمهور الصهيوني ودلالات التحول الديني والقومي لدى العديد من الجمهور الإسرائيلي، والأحزاب الدينية، وقراءة مؤشرات وعوامل الاستقرار الداخلي ومدى مكانتها.

حدود الدراسة:

انحصرت الدراسة من بدايات ما أطلقنا عليه (الأزمة السياسية) في آواخر عام ٢٠١٨ وصولاً للجولة الانتخابية الخامسة عام ٢٠٢٢.

وقد ركزت الدراسة موضوعيًا حول انتخابات الكنيست الإسرائيلي، ودورها في تعميق الأزمة وحسم المشهد الانتخابي مروراً بالجولات الانتخابية الأربعة السابقة.

منهجية الدراسة:

سلكت الباحثة خلال هذه الدراسة المنهج الوصفي، في توصيف وعرض نتائج انتخابات كل جولة، مستعينة بالمنهج التحليلي لقراءة وتحليل تلك النتائج في الجولات المتتالية والجولة الأخيرة، وبالتالي استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في قراءة وعرض وتحليل النتائج وانعكاساتها على الواقع الإسرائيلي.

الدراسات السابقة:

– من خلال الاطلاع على بعض الدراسات ذات العلاقة، يمكن الحديث عن بعض التوافقات في دراسة (نبيه بشير)، جدلية الديني السياسي في إسرائيل (٢٠٠٦)، ويكمن ذلك التوافق في توصيف (الباحث باروخ كمرلينغ)، حالة تقويض الأسس الثقافية، شبه الغربية، وبداية تلاشي حالة السطو السياسية الثقافية العلمانية شبه الغربية، والتي رافقت اعتلاء حزب الليكود شدة الحكم عام ١٩٧٧.

إضافة إلى ذلك تطرقت الدراسة إلى حالة التحول العميق للمجتمع الحريدي (المتدين) ليصبح شريحة مركزية في الساحة السياسية، مع محاولات مزاوجة بين الصهيونية والمكانة الدينية لتصبح جامعة بين الحريدية والصهيونية.

– وحول الديمقراطية والمخاطر المحدقة بها وأسباب انهيارها وتحولاتها، تحدثت دراسة أرييلا أزولاي وعديّ بوفير عن نظام ليس واحداً (الاحتلال والديمقراطية بين البحر والنهر "٢٠١٢").

تحدث حول القومية المتطرفة وكيف تعمل على تآكل وافتراء البعد الكوني للمؤسسات الديمقراطية، وكيف تتحول المواطنة من بنية تحتية للتضامن والحرية إلى جهاز للانغلاق والكراهية والعنصرية.

وهو ما يشكل تهديداً ثالثًا على السمات الأساسية للنظام الديمقراطي كالمساواة بين المواطنين، وهو ما يتوسط هذه الدراسة.

– ويمكن الإشارة إلى علاقة الدين بالثقافة السياسية في "إسرائيل" وكيف أضحى التناخ كتاباً تربويًا – قوميًا يدرس حفظ تعليم مستقلة وأضحى الأسلوب التعليمي القومي الناجع.

من خلال دراسة شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي "٢٠١٣"، ويتوافق ذلك مع هذه الدراسة من خلال التقارب الواضح بين الدين والقومية في المشروع الصهيوني، ويبقى ذلك على شكل المؤكد المسيطر خلال الجولة الخامسة.

وكيف تسعى الأحزاب الدينية الحريدية والقومية الفائدة الكامنة في تحويل كتاب التناخ لنمط نموذجي في تدريس ومعرفة الماضي واستخدام ذلك في تصميم ونحت الهوية القومية، وتعزيز القناعات الذاتية وحق السيادة على الأرض والبلاد.

– في دراسة يورم بيري، جنيرالات في مجلس الوزراء، كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل "٢٠٠٧"، تطرق الكاتب إلى العلاقة بين المحكمة العليا والجيش

والسياسيين، وكيف تغيّر قرار شمغار بأن الموضوعات المتعلقة بنظام الجيش، وبنيته وانتشاره ومعداته وعملياته، لا تدخل في نطاق النظام القضائي.

وتشير الدراسة إلى استمرار هذا القرار حتى عام ١٩٩٦ حيث قضت المحكمة العليا برئاسة أهارون باراك أن من حق المحكمة النظر في أحكام صدرت عن رئيس هيئة الأركان بناءً على مبدأ (معقولية).

وهو ما تطرق إليه وزير العدل في حكومة نتنياهو السادسة كأحد البنود التي يرغب بإلغائها وتعديل العمل بها، ضمن الإصلاحات القضائية التي يدعو لها.

المبحث الأول:
مصطلحات ومفاهيم خاصة بالدولة العبرية

تعدد الأحزاب في "إسرائيل"

تعبر ظاهرة تعدد الأحزاب وكثرتها في (إسرائيل) عن مجموعة انقسامات حادة في المجتمع، إضافة إلى تعبير عن طموحات سياسية لزعماء وقادة يتمتعون بشعبية معينة.

تعبر هذه الأحزاب عن انقسامات بين اليهود الشرقيين والغربيين (حراديم، أشكنازيين)، انقسامات اجتماعية، ثقافية، اثنية بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد.

انقسامات قومية – العرب الفلسطينيين في الداخل واليهود.

انقسامات بشأن هوية الدولة وطابعها العام بين العلمانيين والمدنيين.

انقسامات أيديولوجية بشأن الاحتلال لمناطق الضفة والجولان والقضايا السياسية، والأمنية الناجمة عنها.

يساعد على ظاهرة تعدد الأحزاب مسألة سهولة تشكيل الأحزاب والنظام النسبي الذي يتيح للأحزاب الصغيرة فرصة الوصول إلى الكنيست الإسرائيلي[1].

[1] أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، بديل إسرائيل العام ٢٠١١، (رام الله، فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١)، من ص (١٧٥ - ٢٤٩).

قانون تشكيل الأحزاب في إسرائيل

يكفي لتشكيل أي حزب في إسرائيل الحصول على توقيع اتفاق مئة شخص يحملون الجنسية الإسرائيلية، ودفع الرسوم المطلوبة، وتسجيلها لدى المخول قانونيًا بتسجيل الأحزاب.

ولخوض أي انتخابات للكنيست الإسرائيلي يتعين جمع (٢٥٠٠ توقيع من أصحاب حق الاقتراع، وأي يسجل كحزب سياسي).[١]

يمكن لتلك الأحزاب التحالف والاندماج وعمل تكتلات وائتلافات معينة قد يكون ذلك نابع من احدى الأسباب التالية[٢]:

- الرغبة في تحسين الفرص الانتخابية
- مواجهة تكتلات ومعقرات منافسة
- دعم قوة وسياسات معينة
- الحصول على نصيب من مغانم السلطة والحكم
- رغبة زعماء حزب متعثر بالبقاء في الحياة السياسية.

وفيما تتعدد الأحزاب وتكثر فيه "إسرائيل" فإنها تمتاز بعدة سمات أيضًا، (اجتماعية، اقتصادية، قومية، دينية، استيطانية) وكل تلك السمات نابعة من أيدولوجية الحزب ومبادئه ولوائحه الداخلية.

- اليمين واليسار في إسرائيل

[١] المرجع نفسه.
[٢] المرجع نفسه.

من خلال الاعتبارات الأيديولوجية يظهر بشكل واضح معيار مزدوج لتصنيف الأحزاب في إسرائيل، وهذا المعيار بالأساس مستمد من مصدرين رئيسيين:

(١) الموقف من مستقبل المناطق المحتلة والمستعمرات.

(٢) العلاقة بين الدين والدولة.

وبموجب هذا المعيار تقسم الأحزاب الإسرائيلية إلى:

- أحزاب يمينية ومنها:
  - الليكود، إسرائيل بيتنا، الاتحاد الوطني ويشمل: (البيت اليهودي، الصهيونية الدينية، قوة يهودية)
  - حزب أمل جديد "انشق عن حزب الليكود"، وهذه الأحزاب تحسب على المعسكر القومي، المحافظ، اليميني.
- أحزاب يسارية، العمل، ميرت.
- أحزاب دينية، شاس، يهدود هاتوراه، أغودات يسرئيل، بيجل هاتوراه.
- أحزاب وسط – قديمة[١]، يوجد مستقبل، أزرق أبيض.

يقول خليفة: إن مواقف الأحزاب الرئيسية اليهودية، سواء يمينية أو يسارية أو وسطية، لم تكن ثابتة وإنما استمرت مع مرور الوقت في التغيّر منزلقة نحو اليمين، ونحو التطرف أكثر فأكثر.

مع ترسخ الاحتلال وتجذر الاستيطان اليهودي في المناطق وتوسعهِ سواء تحت حكم اليمين أو اليسار أو حكمها معًا. فيما يسمى الآن وسط في إسرائيل تستمد هذه

[١] حزب أقامه شارون حينما انشق عن الليكود، انتهى بعد انتخابات ٢٠٠٩.

الصفة من خلال موقعها من اليمين المتطرف وآخر أكثر تصرفًا من جهة وبين يسار زاحف باستمرار نحو اليمين من جهة أخرى[١].

حزب الليكود

تعود جذور حزب الليكود إلى الفكر اليميني القومي والممتد إلى مؤسس الصهيونية التصحيحية (زئيف جابوتينسكي)، والذي تأثر بالحركات اليمينية الراديكالية في أوروبا، وأعجبَ بطرحها السياسي المتعصب للقومية[٢].

وقد حمل حزب الليكود في المنطلق من مبدأ (أرض إسرائيل الكاملة) ورفضه مبدأ التقسيم، وحمل في نفس الوقت التوجه اللبرالي وخصوصًا في الاقتصاد والحقوق المدنية والفردية[٣].

وقد تشكل حزب الليكود من تركيبة لحزبيهما (حزب سيروث – أو الحرية، والحزب اللبرالي الذي يمثل يمين الصهيونية الشاملة)[٤].

يعتبر الليكود أن (إسرائيل دولة لليهود أولاً)، حيث جاء في برنامجه الانتخابي عام ١٩٧٧، بشأن حق اليهود في أرض فلسطين، يرى أن هذا حق غير قابل للتفاوض ولم يتم تسليم أي من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وحدود فلسطين من نهر الأردن[٥].

---

[١] المرجع السابق

[٢] مروان درويش، الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)، (نابلس - فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، ١٤

[٣] أنطوان شلحت، الأحزاب الإسرائيلية في إسرائيل، دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠، (رام الله، فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٠) ٢٤٥

[٤] درويش، الجذور التاريخية لحزب...، ١٥

[٥] شلحت، الأحزاب السياسية في...، ٢٨٥

يحظى حزب الليكود بشعبية واسعة لعدة أسباب أهمها[1]:

– طرح نفسه كبديل عن حزب نداي وتبنى استراتيجية لينة قربته من الأوساط التقليدية، في المجتمع الإسرائيلي، مما ساعد على دعم الأحزاب الدينية له.

– شجع الاستثمار الاقتصادي والملكية الخاصة، وهو ما يتوافق مع الطبقة البرجوازية.

– استوعب العديد من اليهود الشرقيين، كإداريين على المستوى المحلي، وقد ساعده ذلك على الوصول إلى دعم الطبقة السفلى والمهاجرين الشرقيين أيضاً.

حزب قوة يهودية

يتزعم هذا الحزب إيتمار بن غفير، وهو محامي سابق ومدان بعدة قضايا تحريضية، وهو أحد أتباع الحاخام اليميني المتطرف مائير كاهانا.

أسس مائير كاهانا حزب (كاخ) الذي رفع لواء شعار طرد العرب من (أرض إسرائيل كلها)، كان كاهانا أحد أعضاء الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٨، تم حظر هذا الحزب وتنظيم كاهانا حي، والإعلان عنهما أنهما تنظيمان إرهابيان محظوران عام ١٩٩٤، بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي الذي قام بها أروخ جولد شتاين، هو تنظيم مصنف إرهابي لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي[2].

[1] درويش، الجذور التاريخية لحزب...، ١٨ - ١٩

[2] أنطوان شلحت، المشهد السياسي الحزبي الداخلي، "ترسخ حكم اليمين، تقدير المدار الاستراتيجي، العدد (١٥) ٢٠١٩، فلسطين رام الله... ٦٢

قانون الحصانة

قانون يسعى إلى تقديمه إلى الكنيست والمصادقة عليه إيتمار بن غفير يقضي لتشكيل خط دفاعي أول أمام أي قرار أو إجراء قانوني – قضائي، قد يترتب على أي فرد من أفراد الشرطة أو عناصر الأمن، أو جنود تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي الذين يشاركون بعمليات أمنية وعسكرية ضد الفلسطينيين.

ويمنح هذا القانون رجل الأمن خارج الخدمة، سلطة استخدام سلاحه وإطلاق النار، حتى في ظروف لم يكن هناك حوادث أمنية، وهو ما يجعل رجل الأمن حصين عن المثول أمام أي قضاء[١].

قانون التغلب

مشروع قانون تم طرحهُ في السابع من أيار لعام ٢٠١٨، فقررت الكنيست الإسرائيلي في حينها بالقراءة الأولى، ويهدف هذا القانون إلى[٢]:

أ – إعطاء الكنيست الإسرائيلي الحق في إعادة سَن أي قانون تقرر المحكمة العليا إلغاؤه على خلفية تعارضهِ مع قوانين اخساس مثلاً.

ب – لأجل إعادة سن قانون ألغته المحكمة العليا، يحتاج الكنيست الإسرائيلي إلى أغلبية عادية (٦١ عضو كنيست)، وهو ما سيكون متاحًا أمام أي استيلاء حكومي.

[١] يوشع بريز، هآرتس، ٣٠/١٢/٢٠٢٢
[٢] شلحت، المشهد السياسي الحزبي الداخلي، تراسيخ...، ٧٧

ج – القانون الذي يجري سَنه من جديد يكون ساري المفعول لمدة أربع سنوات ويشار لذلك في نص القانون صراحةً.

الحرس القومي

مجموعات سيتم إنشاءها من ضباط وجنود جيش الاحتلال الاحتياط، وتكون مهمتهُ الأساسية حراسة الشوارع والبيوت الممتلكات عند حدوث أي مواجهة مقبلة في الداخل المحتلة[1].

البند ٧ / أ

قانون أساس أقره الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٥، نص على التالي[2]:

(احذر المشاركة في الانتخابات للكنيست الإسرائيلي على أي قائمة إذا كان في أهدافها أو أعمالها أي بند من البنود التالية:

أ – نفي كيان دولة إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي.

ب – نفي طابع الدولة الديمقراطي.

ج – التحريض على العنصرية.

[1] إسحاق بريك، لواء احتياط في جيش الدفاع الإسرائيلي، القدس العربي (موقع)، ٩/٩/٢٠٢٢

[2] شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي، ترجمة سعيد عياش، (رام الله - فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ٢٠١٣) ٣٢٥

قانون درعي – سموتريتش

مقترح تمّ طرحهُ على الكنيست الإسرائيلي الخامس والعشرين، وأقرهُ بقراءاته الثلاث، ونص القانون على تعديل قانون أساس من خلال دمج مقترحين معًا[1]:

الأول، تعديل قانون أساس، لا يحق للحكومة فرض ما اصطلح عليه (كلون) (منع شخص معين من مزاولة عمل عام في الدولة لمدة محددة على ممثل الجمهور المنتخب الذي أدين بفترة حكم مع وقف التنفيذ) . وهذا الشق سيسمح لأرييه درعي، رئيس حزب شاس العمل كوزير في الحكومة القادمة.

الثاني، مقترح يفيد السماح للحكومة بتعيين أكثر من وزير في الوزارة الواحدة، وبهذه الطريقة يمكن لبتسلل سموتريتش أن يتم تعيينه وزير في وزارة الدفاع بعد الوزير يوآف غالانت، ويتولى صلاحيات الإدارة المدنية ووحدة تنسيق أعمال الحكومة في الضفة الغربية.

قانون أساس

هناك مستويان من العمل السياسي، عمل سياسي يومي عادي والمختص بشأن المصالح، وهذا يعبر عن نفسه من خلال تمرير قوانين عادية في البرلمان، وهناك مستوى آخر للسياسة يعتبر أسمى وأرفع وأكثر تاريخية ويطلب أكثر مسؤولية، وهو لحظة العمل السياسي في (لحظة دستورية)، تستمد إليها القوانين التي يقوم البرلمان بسنها.

[1] يوبل كرني، توثه سيموكي وآخرين، لحظة ما قتل أداة القتل، تعديلات في قانون أساس، يديعوت أحرنوت ٢٨/١٢/٢٠٢٢

بما أن الكيان الصهيوني لم يستكمل مشروعهُ كاملاً (حسب قناعاتهم) فلم يكن هناك قدرة على وضع دستور للدولة، أو لم يرغب القائمين على مشروع وضع دستور ناقص، ولذلك أقر الكنيست الإسرائيلي الأول، ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ حلاً وسط، ضمن قانون طرحهُ عضو الكنيست هلاري نص على أن تُعد لجنة الدستور والقانون والقضاء (الدستور) في فصول منفردة ليقرّ الكنيست كل واحد منها اتباعًا، (كقانون أساس)، إلى أن تنتهي اللجنة عملها وتجمع القوانين الأساس لتشكل الدستور.

وبما أن الكنيست الإسرائيلي يقرّ القوانين الأساس بصورة غير مشروطة، أي بأغلبية عادية، فهذا يعني عدم وجود أشياء فوق المساومة اليومية، فالقوانين كلها بالنسبة للكنيست قابلة للتغيير، وقابلة للمساومة، وهذا ما شجّع على إيجاد مستويين سياسيين[١].

[١] رائف زريف، إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية، دليل إسرائيل العام ٢٠١١، تحرير كميل منصور، (رام الله - فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١) ٤٢ - ٤٩

جدول (١) : جدول موازيين القوة البرلمانية بين الأحزاب الصهيونية والعربية في إسرائيل خلال فترة (٢٠١٩ - ٢٠٢٢)

الحزب	الانتخابات ١ انتخابات نيسان ٢٠١٩ الكنيست ٢١	الانتخابات ٢ انتخابات أيلول الكنيست ٢٢	الانتخابات ٣ انتخابات آذار ٢٠٢٠ الكنيست ٢٣	الانتخابات ٤ انتخابات آذار ٢٠٢١ الكنيست ٢٤	الانتخابات ٥ انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢ الكنيست ٢٥
حزب الليكود	٣٥	٣١	٣٦	٣٠	٣٢
تحالف أزرق أبيض	٣٥	٣٣	٣٣	٨ (بعد التفكك)	تحول إلى المعسكر الرسمي
القائمة المشتركة	١٠	١٣	١٥	٦	٥
حزب شاس	٨	٩	٩	٩	١١
حزب يهدوت هتوراة	٧	٨	٧	٧	٧
حزب العمل	٦	٦ بالتحالف مع قيشر	٧	٧	٥
حزب ميرتس	٤	٥	تحالف مع العمل	٦	لم تتجاوز الحسم
حزب إسرائيل بيتنا	٥	٨	٧	٧	٤
الاتحاد الوطني "اتحاد أحزاب اليمين"	٥	-	-	-	-
كلنا - موشي كحلون	٤	تحالف مع الليكود	-	-	-

حزب يوجد مستقبل	تحالف مع حزب أزرق أبيض	تحالف مع حزب أزرق أبيض	تحالف مع أزرق أبيض	١٧	٢٤
أمل جديد "ساعر"	-	-	-	٦	تحالف مع المعسكر الرسمي
الصهيونية الدينية	-	-	-	٦	١٤
التجمع الوطني الديمقراطي - أبو شحادة	-	-	-	-	لم يتجاوز الحسم
القائمة العربية الموحدة - منصور عباس	-	-	-	٤	٥
يمينة (بينيت - شكيب)	-	٧	٦	٧	لم تتجاوز الحسم
المعسكر الرسمي	-	-	-	-	١٢

المبحث الثاني:
تشكل الأزمة والجولات الانتخابية المتتالية

بدايات الأزمة السياسية

تشكل المعسكرات

شكل انسحاب حزب إسرائيل بيتنا بزعامة أفيغادور ليبرمان من الائتلاف الحكومي بزعامة نتنياهو، بدايات الانقسامات السياسية وتشكل المعسكرات.

وبعد الإعلان عن حل الحكومة والدعوة إلى انتخابات كنيست إسرائيلي جديدة في كانون الأول عام ٢٠١٨ ظهر معسكر أطلق على نفسهِ (معسكر لابيبي)، تجمع تحت لواء هذا المعسكر، كل من رفض الاشتراك مع نتنياهو في تشكيل ائتلاف حكومي، وتكون من الأحزاب والقوائم التالية:

– حزب يوجد مستقبل بزعامة يائير لابيد.

– حزب العمل بزعامة ميراف ميخائيلي.

– حزب ميرتس.

– القائمة العربية المشتركة بمكوناتها الأربعة.

– إسرائيل بيتنا بزعامة أفيغادور ليبرمان، وهو الحزب اليميني الوحيد في هذا المعسكر.

إلا أن هذا المعسكر لم يتفق على قيادة واحدة، إضافة إلى رفض القائمة العربية المشتركة دعم أي حكومة أو المشاركة بها.

مما جعله معسكر معارضة لا يمكنه تشكيل أي حكومة.

في المقابل تشكّل تكتلٌ حول حزب الليكود، سعى لدعم أي حكومة بزعامة نتنياهو، وتشكّل هذا المعسكر من الأحزاب التالية:

– حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو

– حزب شاس المتدينين الشرقيين بزعامة آرييه درعي

– حزب يهدوات هتوراه المتدينين الأشكناز

– البيت اليهودي

– حزب كلنا بزعامة موشيه كحلون

– الصهيونية الدينية

إضافة إلى تلك الأحزاب والقوائم، ظهر على الساحة السياسية لاعبين سياسيين جدد ذوي خلفية عسكرية، وقادة أركان سابقين لجيش الاحتلال[1]؛ مثل: بيني غانتس – موشيه يعلون – غابي أشكنازي. وانضم ثلاثتهم للمعسكر المناوئ لنتنياهو مشكلين أحزاب جديدة أطلق عليها، مناعة لإسرائيل، بقيادة بيني غانتس حزب تلم (نوعاه، لأُميت، مملختيت) بزعامة يعلون.

تجمعت الأحزاب الجديدة وتحالف معها غابي أشكنازي ونجحت بتشكيل تحالف مع حزب يوجد مستقبل بزعامة يائير لابيد أطلق عليه اسم تحالف (أزرق أبيض). فيما أطلق عليه البعض أيضاً حزب الجنرالات.

[1] شلحت، المشهد السياسي الحزبي الداخلي، ترسيخ حكم اليمين،...٥٧

لم يكن الإعلان يحمّل كنيست العشرين على خلفية إعلان المستشار القضائي للحكومة (أفيخاي ماندلبليت) تقديمها ضد رئيس الحكومة القائم على رأس عملهِ (بنيامين نتنياهو)، في ذلك الوقت.

إنما كان حل الكنيست بعد انسحاب إسرائيل بيتنا من الائتلاف الحكومي وفشل التوصل لاتفاق حول مسألة تجنيد الشباب اليهود المتدينين وسن قانون بهذا الخصوص[١].

وقد أعلن ليبرمان بعد انسحابه من الائتلاف الحكومي عن قراره بعدم المشاركة بأي حكومة يترأسها نتنياهو، لتبدأ معضلة سياسية نتج عنها عدة جولات انتخابية، لم تستطع أي جهة تشكيل حكومة، فيما لم تستقر أي حكومة تشكلت أيضًا خلال الأربع سنوات الماضية. وعلى ما يبدو فإن هذه الحالة ليست جديدة، فالمعسكرات ظاهرة قديمة منذ ثلاثينات القرن الماضي[٢].

الإعلان عن انتخابات إبريل - نيسان ٢٠١٩

جاء في البيان الذي تقدم نوع للإعلان عن حل للكنيست، (أنه هو من باب الحرص على الميزانية العامة والمسؤولية الوطنية تم تقديم موعد الانتخابات إلى التاسع من نيسان ٢٠١٩، بدلاً من الموعد الأصلي المقرر للانتخابات العامة للكنيست والمحدد في الرابع من تشرين الثاني ٢٠١٩)[٣].

---

[١] المرجع السابق

[٢] صبري جيريس، تاريخ الصهيونية "١٨٦٢ - ١٩٤٨"، الوطن القومي اليهودي "في فلسطين ١٩١٣ - ١٩٣٩"، رام الله - فلسطين: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، طبعة ٢ - شباط ٢٠١٩، ٢٨٨

[٣] شلحت، المشهد السياسي الحزبي الداخلي، ترسيخ حكم اليمين...، ٥٧

وقد جاء الإعلان عن حل كنيست ردها لانتخابات جديدة من قبل الحكومة استمرت قرابة الأربعة أعوام (٢٠١٥ – ٢٠١٩)، أحدث خلالها نتنياهو العديد من الإنجازات حسب تقديرات الخبراء السياسيين، تمثلت بعدة أمور، أهمها[١] :

- اعتراف أمريكي بالقدس المحتلة عاصمة للكيان، مثلتها خطوة عملية بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.
- سن قانون القومية والذي نص على كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي.

لعب حزب (إسرائيل بيتنا) دوراً رئيسيًا ومهمًا في تعميق الأزمة السياسية وانطلاقها كما أثبت مصداقيته من خلال رفضه في تشكيل حكومة جديدة لزعامة نتنياهو بعد فوز حزب الليكود خلال انتخابات نيسان ٢٠١٩. ويمكن تحميل حزب إسرائيل بيتنا مسؤولية إعادة الانتخابات للمرة الثانية والثالثة.

انتخابات إبريل - نيسان ٢٠١٩؟

شهدت هذه الجولة حالة تنافس شديد خلال المعركة الانتخابية، تجندت خلالها الأحزاب في معسكر لابيبي، المناهض له والرافض لحكمه، وحاولت جاهدة الحصول على حالة حسم لتشكيل حكومة، فكانت النتائج على النحو التالي[٢] :

---

[١] المرجع نفسه

[٢] أنطوان شلحت، الأحزاب السياسية في إسرائيل، دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رئيس تحرير منير فخر الدين، "٢٤٥ - ٣١٦"

حصل حزب الليكود على ٣٥ مقعد، كلنا ٤ مقاعد، الاتحاد الوطني ٥ مقاعد. يهدوات هتوراه ٨ مقاعد، شاس ٨ مقاعد. تحالف أزرق أبيض ٣٥ مقعد، ميرتس ٤ مقاعد، العمل ٦ مقاعد. وحصلت القائمة العربية المشتركة على (١٠ مقاعد). فيما حصل حزب إسرائيل بيتنا على ٥ مقاعد.

وحصل المعسكر المناهض لنتنياهو ممثلاً بالتيار الوسط واليسار على (٤٦ مقعد)، فيما حصلت الأحزاب العربية المشتركة على (١٠ مقاعد)، رفض حزب إسرائيل بيتنا مشاركة معسكر نتنياهو في تشكيل ائتلاف حكومي وأفشل بالتالي أي فرصة له في ذلك.

تشكلت الخارطة الحزبية لانتخابات إبريل – نيسان ٢٠١٩ كنتيجة لما أفرزته الساحة السياسية، بعد الإعلان عن حل الكنيست العشرين، حيث تفككت تحالفات وانتهت وغادرت الساحة السياسية أحزاب لم تشارك في الانتخابات، ومن تلك الأحزاب والقوائم[١]:

١ / تفكك تحالف (المعسكر الصهيوني) والمشكل من اتحاد حزب العمل برئاسة آقي قباي مع حزب (الحركة) بزعامة تسيبي ليفني، حيث شارك هذا التحالف بإدارة المعارضة ضد حكومة نتنياهو الرابعة، تفكك التحالف خلال مؤتمر صحفي أعلن فيه قباي فض الشراكة مع تسيبي ليفني دون التنسيق معها مسبقًا[٢].

أعلنت بعد ذلك ليفني عن انسحابها من الحياة السياسية ولم تشارك في الانتخابات.

---

[١] شلحت، المشهد السياسي الحزبي الداخلي، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٨...، "٥٧ - ٨٩"

[٢] المرجع نفسه

٢ / اليمين الجديد – حزب جديد أطلقه كلاً من (نفتالي بينيت، وزير التربية والتعليم في حكومة نتنياهو الرابعة، ووزيرة العدل في نفس الحكومة أيليت شكد، وهو حزب منشق عن البيت اليهودي، في محاولة لكسب الجمهور الصهيوني العلماني والمتدين معًا[١] .

٣ / تحالف أزرق أبيض – تشكل هذا التحالف من أحزاب أطلقت على نفسها (الوسط)، في حيت تظهر أجندتها وسلوكها السياسي تماهي واضح مع اليمين وأجندته .

وقد كانت هذه الميوعة في الأجندة بهدف استقطاب جمهور اليمين المؤيد لحزب الليكود والرافض لسيادة نتنياهو كزعيم للحزب . فهي أحزاب وجدت لتطرح نفسها بديل لقيادة الدولة[٢] .

٤ / اتحاد أحزاب اليمين – ضم هذا الاتحاد كلاً من، البيت اليهودي، الاتحاد القومي، حزب قوة يهودية – بزعامة إيتمار بن غفير، في حين جاء هذا الاتحاد كنتيجة ضغط من نتنياهو خلال مسيرة مفاوضات قادها بنفسه لتوحيدهم، حفاظًا على أصوات ناخلي اليمين وعد تشتتها، مقابل وعود قدمها لهم بحصولهم على حقائب وزارية بعد نجاحهِ لتشكيل حكومة، فهو مستعد للتضحية لكل شيء وأي قيمة من أجل البقاء في سدة الحكم[٣] .

---

[١] المرجع نفسه
[٢] شلحت، المشهد السياسي الحزبي الداخلي، ترسيخ...، من ٦٨ - ٦٩
[٣] المرجع نفسه

٥ / حزب جيشر (الجسر) – أنشأته أورلي ليفي أبيكاسيس، نجلت السياسي المعروف دافيد ليفي، والتي انشقت عن حزب (إسرائيل بيتنا) معلنة أن شعار حزبها محاربة الطبقية والتغيير الاجتماعي[١].

يمكن القول: إن هذه الأحزاب الجديدة والتحالفات، شكلت نوعًا من التحدي السياسي في محاولة لإسقاط حكم نتنياهو واستبداله.

في حين رأى العديد من المحللين أن الخلفية العسكرية للجنرالات الثلاث المشكلين لتحالف أزرق أبيض، والبارزين كرأس حربة لمعسكر المعارضة قد تساهم في حسم النتائج لصالحهم، وتساعد في استقطاب الجمهور[٢].

جاءت النتائج مخيبة للآمال، ولم يستطع هذا المعسكر تجاوز الجدار الفولاذي المسمى (نتنياهو)، حيث حصل المعسكر مجتمع على (٣٥ مقعد)، في حين حصل حزب الليكود منفرداً على نفس العدد من المقاعد ٣٥ مقعد.

فما أشارت إليه انتخابات نيسان ٢٠١٩، هي حالة تحول في النظرة للخلفية العسكرية للسياسي والتي مثلت ولفترة ليست بعيدة، حالة نقاء وطني، وقوة مستمدة من المؤسسة العسكرية إلى حد كبير.

[١] ألوف بينت، كهانا يعود للحكم، افتتاحية جريدة هآرتس العبرية، إسرائيل ٢١/٢/٢٠١٩

[٢] إلياس خوري، جرافة الصفقة: إسرائيل والدورات الانتخابية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد "١٢٢، ٢٠٢٠ فلسطين،٩"

قراءة النتائج

إنه في حين حصل معسكر اليمين على الأغلبية في الكنيست الواحد والعشرين، لم يستطع تشكيل حكومة، بسبب تعنت إسرائيل بيتنا ورفضه التحالف مع نتنياهو.

– تمترس المعسكر المناهض لنتنياهو ورفضه تشكيل أي ائتلاف حكومي مع حزبه (الليكود بقيادة نتنياهو)، عزز الأزمة السياسية ودفع باتجاه انتخابات جديدة، في حين كانت هناك العديد الأصوات الموافقة على مشاركة الليكود بدون نتنياهو.

– حزب يمين الجديد، بزعامة نفتالي بينيت، لم يتجاوز نسبة الحسم وبقي شكيب وبينيت خارج الكنيست الواحد والعشرون.

– حزب قوة يهودية، بزعامة إيتمار بن غفير، لم يحظ سوى على مقعد واحد حسب اتفاقه مع الاتحاد الوطني لأحزاب اليمين، حيث كان الاتفاق أن يحصل على المقعدين الخامس والثامن، ولم يحصل الاتحاد سوى على خمسة مقاعد.

– هذه الانتخابات لم تكن لتعبر عن تنافس سياسي أيديولوجي بين اليمين واليسار، ولم تكن السياسة المطروحة من الوسط واليسار تختلف عن اليمين.

– جاءت هذه النتائج ولأول مرة منذ عام ٢٠١٥ لتعبر عن حالة جديدة تحياها (إسرائيل) تمثلت بتوحد النخب الأمنية والثقافية والإعلامية والسياسية في مسعى للقضاء على (نتنياهو)[١].

[١] شلحت، المشهد السياسي الحزبي الداخلي، ترسيخ حكم...، ٦٩ - ٧٠

– يؤكد البعض على أن هذه الجولة من الانتخابات جاءت كنوع من الاستفتاء على حكم نتنياهو، وقد طرحت قائمة أزرق أبيض نفسها كبديل مركزي عن قيادة الليكود، على ميوعة أيديولوجية.

– استخدم المعسكر المناهض كل أشكال الدعاية التي تبرز مساوئ حكم نتنياهو ومفاسده، وفشله الأمني في الشمال، والملف الإيراني[1].

– أصدت هذه الجولة من الانتخابات عن انتصار شعبي لنتنياهو وتأييد لحكمه.

– استمرار نتنياهو بإدارة البلاد على رأس حكومة انتقالية والدعوة لانتخابات كنيست جديدة.

انتخابات سبتمبر – أيلول ٢٠١٩؟

بعد فشل أي طرف بتشكيل حكومة خلال انتخابات إبريل ٢٠١٩، تم تحديد موعد انتخابات جديدة في نفس العام، كان في (١٧ أيلول سبتمبر ٢٠١٩).

وفي حين جاءت نتائج هذه الانتخابات مماثلة بشكل كبير للانتخابات السابقة من حيث، توزيعة المعسكرات، ارتفعت حظوظ حزب (إسرائيل بيتنا) الرافض للمشاركة مع نتنياهو والمشكل الكفة الراجحة لأي طرف.

وارتفعت حصته في هذه الانتخابات إلى ٨ مقاعد، والتي على ما يبدو من خلال قراءة الخارطة الحزبية، أن هذه الثلاثة مقاعد حصل عليها من حصة الليكود وأزرق أبيض، الذين فقدوا بعض مصالحهم لصالح أحزاب أخرى.

[1] ألوف بينت، انتصار نتنياهو لثقافته واسلوبه مقابل حصانة، افتتاحية هآرتس العبرية، إسرائيل، ١١/٤/٢٠١٣

تُظهر التوزيعة الحزبية لانتخابات الكنيست الثانية والعشرين، معطىً جديداً لصالح الأحزاب العربية هذه المرة، حيث حصلت المشتركة على (١٣ مقعد).

حصل معسكر نتنياهو على ٥٥ مقعد وبقي أفيغادور ليبرمان ممسكًا بزمام المبادرة ورافضًا المشاركة بأي حكومة تحت رئاسة نتنياهو.

حصل المعسكر المناهض على ٤٤ مقعداً باستثناء المقاعد العربية، ولم يكن بمقدورهم تشكيل حكومة بعيداً عن نتنياهو.

مآلات الجولة الثانية للانتخابات العامة للكنيست الإسرائيلي الثانية والعشرين:

(انتخابات سبتمبر أيلول ٢٠١٩)

– توسع حالة الشرخ السياسي بين المعسكر (الشعبي الداعم لنتنياهو والمعسكر الناهض لنتنياهو)، أو ما أطلق عليه البعض المعسكر الدولاني.

– حافظ حزب إسرائيل بيتنا على مكانته كلاعب حاسم في تشكيل أي حكومة، واستمر على مبدأ عدم العمل مع نتنياهو.

– انضمام حزب كلنا إلى الليكود، وخوض هذه الجولة تحت إطار حزب الليكود.

– الأحزاب العربية شكلت القوة الثالثة على الخارطة الحزبية خلال هذه الجولة.

– فشل كل من المعسكرين وتمت الدعوة إلى انتخابات ثالثة، تم تحديدها في آذار مارس ٢٠٢٠.

– استمرار نتنياهو بإدارة الحكم على رأس حكومة انتقالية أيضاً.

– أعادت بعض الأحزاب الصهيونية تموضعها خلال الانتخابات الثانية، وأثبتت قدرتها على الصمود والبقاء، فيما تبخرت أحزاب أخرى مثل حزب (كلنا) بزعامة موشيه كحلون ليعود إلى البيت الليكودي مرة أخرى.

– تقدم حزب يمينة المنشق عن البيت اليهودي وتجاوز نسبة الحسم هذه الجولة متفوق على الاتحاد الوطني وحصل على (٧ مقاعد).

– حصل حزب ميرتس على مقعد إضافي في هذه الجولة، خصوصًا بعد انضمام (يهود باراك) لهذا المعسكر ظنًا منه أنه سيحدث فارقًا، إلا أن النتائج جاءت على غير ما تمناه فغادر وانسحب من الساحة مرة ثانية.

– تمّ الإعلان عن حل الكنيست الثاني والعشرين والذهاب إلى انتخابات ثالثة تمّ تحديدها بتاريخ ٢ آذار مارس ٢٠٢٠، وبالتالي تكون الدولة أجرت ثلاث جولات انتخابية في أقل من (عام واحد).

– ارتفعت نسبة التصويت بفارق بسيط عن الجولة الأولى حيثُ بلغت هذه الجولة (٦٩.٨٣٪) مقابل (٦٨.٤٪) خلال الجولة الأولى.

– ارتفع نصيب الأحزاب العربية خلال هذه الجولة، وقد كان إقبال الجمهور العربي على هذه الانتخابات مُلفت هذه المرة، حيث ارتفعت نسبة التصويت في الوسط العربي بأكثر من ١٠٪ عن الانتخابات السابقة لقد بلغت نسبة التصويت في الوسط العربي هذه الجول ٦٠٪ مقابل ٤٩٪ في الجولة الأولى.

انتخابات آذار - مارس ٢٠٢٠

أحدثت الجولة الانتخابية الثالثة للكنيست الإسرائيلي الثالث والعشرون بعضاً من التحولات الدراماتيكية في الخارطة الحزبية، انعكست على الواقع السياسي.

ففي حين نجح حزب الليكود بزعامة نتنياهو بزيادة حصته البرلمانية بنسبة (١٠٤٪) عن حصته في الانتخابات السابقة، حصل في هذه الجولة على ٣٦ مقعد، حاصل تحالف أزرق أبيض على مكانته ولم يستطع بزيادة حصته البرلمانية، مما عمّ قاع الانقسام وأبقى على حالة عدم الحسم لصالح أي معسكر.

إضافة إلى عدم قدرة تحالف أزرق أبيض بزيادة حصته، فقد استطاع العرب خلال هذه الجولة بزيادة حصتهم بنسبة ١٠٦٪ عن الجولة السابقة، فحصلوا على ١٥ مقعد، مما عقد الأمور أكثر من إمكانية تشكيل أي حكومة واستثنائهم.

أصبح بمقدور الأحزاب العربية التأثير على مستقبل وحاضر الدولة سياسياً.

ساهمت هذه النتائج الانتخابية في هذه الجولة بإحداث نوع من التحول في تفكير بعض الأحزاب الصهيونية، وحتى على صعيد بنيامين نتنياهو شخصياً.

بدأت تطفو على السطح آراء تدعو للتعاون مع الأحزاب العربية أو الاعتماد عليها لتزكيتها لدى رئيس الدولة لتشكيل حكومة، وبدأ ذلك واضحًا ومقبولاً لدى تحالف (أزرق أبيض) والذي يتزعمه – بيني غانتس ويائير لابيد، في حين حاول نتنياهو إحداث شرخ لدى الأحزاب العربية من خلال سعيهِ للتقارب مع (منصور عباس) رئيس حزب القائمة العربية الموحدة، وعملَ جاهداً على إقناعهِ بدعم

حكومة يترأسها نتنياهو، دون الحاجة إلى مشاركة في الحكومة، مقابل تحقيق مصالح للحزب وجمهورهِ بعد تشكيل الحكومة.

وقد جاء هذا التحول نتيجة لعدة أسباب[١]:

أ – حصلت الأحزاب الصهيونية على قرابة ٣٠٪ من أصوات الناخبين العرب.

ب – ارتفاع نسبة التصويت العام بمعدل ٢٪ عن الانتخابات السابقة حيث بلغت نسبة التصويت العام ٧١.٥٪ مقارنة بانتخابات أيلول سبتمبر (٦٩.٨٪)، ومعظم هذه الزيادة جاءت أيضاً من الوسط العربي الذي بلغت نسبة التصويت لديه في هذه الانتخابات ٦٥٪ وهي أعلى نسبة خلال الجولات الانتخابية الثلاث.

ج – رغبة الشارع في حسم الانتخابات وإنهاء معضلة الانتخابات المتكررة وعدم رغبته لانتخابات جديدة.

د – حصول الأحزاب العربية المشتركة على ١٥ مقعد جعلها تشكل القوة الثالثة على الخارطة الحزبية، وهذا ما أقلق نتنياهو والصهاينة أيضاً، فهذه القوة يمكنها تحديد معالم وشكل الخارطة السياسية في الدولة.

ه – معضلة الكورونا وتداعياتها الاقتصادية والصحية والمجتمعية على الدولة وقلق نتنياهو من أي مفاجآت قد تدمر مستقبله السياسي خلال هذه الأزمة.

[١] هنيدة غانم، الملخص التنفيذي ٢٠٢٠، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٩، تقرير مدار الاستراتيجي، العدد (١٦) ٢٠٢٠، مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية، فلسطين - ١٦

قراءة في نتائج الجولة الثالثة

– شكلت القائمة العربية للأحزاب مشتركة قوة سياسية غيرت في شكل الخارطة الحزبية السياسية في (إسرائيل).

– حصل معسكر اليمين مرة أخرى على أغلبية برلمانية إلا أنه لم يستطع تشكيل حكومة.

– بقي حزب (إسرائيل بيتنا) يشكل بيضة القفان ويرفض الاشتراك مع نتنياهو في الحكومة، مع أنه خسر جزءاً من شعبيته خلال هذه الجولة.

– أحزاب اليسار (العمل وميرتس) تحالفت معًا وانضم إلى هذا التحالف حزب (جيشر) الذي أسسته أورلي أبيكاسيس وقد أظهرت نتائج هذه الانتخابات انكسار هذا المعسكر وقرب تلاشيه، حيث حصلت الأحزاب الثلاثة مجتمعة على سبعة مقاعد فقط.

– بقاء المعضلة السياسية قائمة، وتعمق الأزمة، في ظل تعاظم قوة الأحزاب العربية وانحسار معسكر اليسار.

– دفعت المعضلة السياسية استمرارها وتصلب حزب إسرائيل بيتنا في مواقفه الرافضة لنتنياهو، ومعضلة الكورونا، كلاً من نتنياهو وبيني غانتس إلى تحول في مواقفهم السياسية.

– فبعد فشل المعسكرين بإقناع القائمة المشتركة لدعم أحد المعسكرين أقدم (بيني غانتس) زعيم حزب مناعة لإسرائيل وأحد مكونات الائتلاف المكون لأزرق

أبيض، أقدم على خطوة رأى بها شركاؤهُ في الائتلاف والمعسكر الرافض لنتنياهو (خطوة خيانة لمبدأ الائتلاف الذي تشكل بهدف إسقاط بنيامين نتنياهو).

– انسحب بيني غانتس من ائتلاف أزرق أبيض عاقداً اتفاق مع بنيامين نتنياهو على تشكيل حكومة تناوب مع نتنياهو على رئاسة الوزراء.

حكومة الطوارئ (نتنياهو - غانتس)

برر بيني غانتس خطوتهِ التي أقدم عليها بأن الدافع الأساسي خلف هذا التحالف مع نتنياهو هو المصلحة العامة للدولة، ورؤيته حول مستقبل الدولة وغايات حكومة مستقرة خلال فترة الكورونا وما يمرّ به العالم من حالة الاضطراب السياسي والاقتصادي الناتج عن تلك الحالة.

وقد جاء في الاتفاق الذي عقد بينهما أن بنيامين نتنياهو يتولى رئاسة الحكومة في فترة السنتين الأولى ويتولى بيني غانتس وزارة الدفاع فيما يتولى شريك بيني غانتس الجنرال (غابي أشكنازي) وزارة الخارجية.

يتنازل بنيامين نتنياهو عن رئاسة الوزراء لصالح بيني غانتس بعد عامين من تشكيل هذه الحكومة، والتي تشكلت من (٥٨ مقعد يميني) مسألة معسكر نتنياهو، التحالف مع ١٥ عضو كنيست شكلوا حزب (مناعة إسرائيل)[١].

شكلت هذه الحكومة ضربة قاسمة للمعسكر المناهض لنتنياهو، وفي الوقت نفسه جاءت مخرجًا ومخلّصًا لبنيامين نتنياهو وملفاته ووضعهِ السياسي المحرج، حيث

[١] غانم، الملخص التنفيذي ٢٠٢٠...، ١٧

كان مقرراً أن تبدأ جلسات محاكمته في ملفات الفساد السابع عشر من آذار ٢٠٢٠، إلا أنها تأجلت حتى أيار مايو من العام نفسه[١].

شكلت حكومة (نتنياهو – غانتس) من ٣٤ وزير، فهي أكبر حكومة في تاريخ إسرائيل، يمكن القول: إن الأزمة الظاهرة في عدم القدرة على تشكيل حكومة واستمرارها، وتكرار جولات الانتخابات بشكل كبير جداً إلى أن ظاهرها أزمة سياسية، ناتجة عن تنافس سياسي، إلا أن الحقيقة تدلل على أن الأزمة التي تعاني منها الدولة، هي أزمة بنيوية عميقة، المجتمع الإسرائيلي يعاني من مجموعة توترات بنيوية خلقت حالة الصراع، توتر ديني أيدولوجي سياسي، توتر طائفي، توتر طبقي، إضافة إلى التوتر القومي، بين اليهود وغير اليهود[٢].

كل تلك التوترات خلقت حالة من التفكك الحزبي، وحالة تضخم حزبي، نتج عنها عدم وجود كتلة مهيمنة ومسيطرة تستطيع تشكيل الأغلبية، إضافة إلى انزياح واضح ومستمر من أحزاب اليسار والوسط نحو مظلة اليمين.

وتمحورت أسئلة جدلية حول الدين والدولة وعلمانيتها، إضافة إلى معضلة الأحزاب العربية.

[١] ألوف بن، نتنياهو تخلى عن الغموض القيمي لمصلحة أيدلوجيا واضحة وخرج رابحًا، افتتاحية هآرتس العبرية، ٣/٣/٢٠٢٠

[٢] نبيل الصالح، "المجتمع والتركيب السكاني"، دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠، (فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠٢١) ٣١٣

تشكلت حكومة الوحدة بين (غانتس ونتنياهو) من ٧٨ عضو كنيست، حيث انضم إلى هذه الحكومة كلاً من (حزب العمل، أورلي أبيكاسيس عن حزب جيشر، حزب "ديرخ إيرتس" من بقايا حزب "تيلم" المنحل).[١]

لم تمتد حكومة الوحدة طويلاً، فلم يتجاوز عمرها العام الواحد، في حين كانت المؤشرات واضحة منذ البداية بكونها حكومة مؤقتة لا يطول عمرها لأن الانتخابات الرابعة على الطريق[٢].

انهيار التحالف وتفكك حكومة الوحدة

منذ الإعلان عن حل الكنيست العشرين في الكانون الأول ٢٠١٨ وحتى تشكيل حكومة الوحدة في آذار مارس ٢٠٢٠، لم يتحرك نتنياهو عن كرسيّ الحكومة، فعلى مدار هذه الفترة استمر بترأسها كحكومة انتقالية.

في كثير من الأحيان كان أسهل على نتنياهو التحرك واتخاذ القرارات خصوصاً بعد التحرر من شركائه المضطربين.

لم يكن إقرار الميزانية العامة لفترة عامين يشكل معضلة حقيقية لبنيامين نتنياهو، كما اتفق مع شريكه في الائتلاف بيني غانتس، إنما هي أطماع ظهرت وبانت بشكل سريع، حيث لم يكن نتنياهو مستعد لإخلاء كرسيّ سياسة الوزراء لبيني غانتس ولا بأي شكل من الأشكال[٣].

---

[١] أنطوان شلحت، المشهد السياسي الحزبي الداخلي، "الاتجاه نحو إقامة حكومة وحدة"، بعد ثلاث جولات انتخاب خلال أقل من عام، تقرير المدار الاستراتيجي ٢٠٢٠، العدد ١٦ ٢٠٢٠، ٦١

[٢] المرجع السابق، ٧٠

[٣] رندة حيدر، "نتنياهو من اللبرالية السياسية للزعيم الأوحد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢٥، ٢٠٢١، فلسطين، ٣٢

رفض نتنياهو إقرار الميزانية عامة لعامين، وحاول بيني غانتس تجميد كل ما يستطيع للضغط عليه من أجل إقرارها لعامين، إلا أن نتنياهو كان مصرّ على قراره بعدم إقرارها لمدة عامين.

وفضّل الذهاب إلى خطوة حلّ الحكومة والإعلان عن انتخابات رابعة جديدة، واستمر بممارسة سلطتهِ كرئيس حكومة انتقالية، حتى الانتخابات الجديدة التي تمَّ تحديدها في آذار مارس ٢٠٢١.

"حسب القانون الأساسي الميزانية، فإن عدم إقرار الميزانية الثانوية يعني وبشكل تلقائي حل الكنيست نفسه والذهاب إلى انتخابات خلال ٩٠ يومًا".

تمثلت استراتيجية نتنياهو بترحيل الأزمة والدفع بها للأمام، من خلال الذهاب إلى جولة انتخابية جديدة، فهو يذهب إلى هذه الخطوة كلما شعر بخطورة تهديد مكانته السياسية وكرسيّ حكومته.

وهو يدرك تمامًا أن بُعده عن كرسيّ رئاسة الحكومة سيؤجل في دخوله السجن وسيتم القضاء عليه سياسيًا، ولهذا فهو متمسك بكل ما أوتيَ من قوة بمكانته وغير مستعد للتنازل عنها.

إلا أن هذه الاستراتيجية والسياسة المتبعة خلقت أزمة سياسية حادة، وانقسامات عبرنا عنها سابقًا بالانقسامات البنيوية داخل المجتمع، وأصبحت أصوات الخبراء والأكاديميين والمؤسسات تحذر من هذا الوضع.

فلأول مرة أدرج (معهد أبحاث الأمن القومي) بجامعة تل أبيب في تقريره الاستراتيجي الثانوي (٢٠٢٠ – ٢٠٢١)، أن الأزمة الداخلية التي تعاني منها البلاد هي : أحد أهم ثلاثة أخطار بارزة تهدد مناعة الدولة القومية .

وعليه أرسل رئيس المعهد ورئيس شاباك الاستخبارات العسكرية (أمان) اللواء احتياط عاموس يدلين، رسالة إلى رئيس الدولة رفلين، مفادها :

"إسرائيل موجودة حالياً في خضم أزمة متعددة الأبعاد، مستمرة منذ نحو سنة، ومتشابكة مع أزمة سياسية متواصلة، أزمة تقوض أسس الأمن القومي لمفهومه الواسع وتؤدي هذه الأزمة إلى إضعاف منظومات الدولة ومؤسساتها، ويتجسد كل ذلك بصعوبة الآراء وشلل عمليات اتخاذ القرار ... وانعدام التضامن والهدف المشترك بين سياسات المجتمع"[١].

وقد جاءت هذه التحذيرات بعد إقرار حكومة الوحدة أو حكومة التناوب كما أطلق عليها، عن قرار حل الكنيست الثالثة والعشرين والدعوة إلى انتخابات رابعة خلال عامين فقط .

فيما تمّ تحديد موعد الانتخابات الرابعة (٢٣ آذار مارس ٢٠٢١)، أعلن المعهد الإسرائيلي الديمقراطية، "أن إسرائيل هي الديمقراطية البرلمانية اللبرالية التي أجرت أكبر عدد من الانتخابات العامة في العالم منذ عام ١٩٩٦ بمتوسط (٢ – ٣ سنة) بين كل انتخابات"[٢].

[١] أنطوان شلحت، المشهد السياسي الحزبي، "استمرار الأزمة الداخلية"، تقرير المدار الاستراتيجي ٢٠٢١، العدد ١٧، فلسطين، ٢٠٢٠، ٦٤

[٢] المؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢٠، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١١/١/٢٠٢١، انظر الرابط https: //www.idi.org.il/articles/٣٣٤٤٦

انتخابات آذار مارس ٢٠٢١؟

حكومة الوحدة – الجولة الرابعة

انعقدت الجولة الرابعة لانتخابات الكنيست الرابعة والعشرين يوم ٢٣ آذار مارس ٢٠٢١ وكانت هذه الجولة الرابعة خلال عامين.

تقاطعت هذه الانتخابات فيما بينها مع سابقاتها في عدم قدرة أي معسكر على حسم الأمور لصالحه وتشكيل حكومة، ومن خلال قراءة لهذه النتائج يتبين لنا التالي[١]:

– تراجع حزب الليكود وشعبيته حيث حصل خلال هذه الانتخابات على (١٠٦٦٥٩٥) صوت أي تراجع بنحو ٣٠٠ ألف صوت عن الانتخابات السابقة.

– أيضًا تراجعت نسبة التصويت العامة مقارنة بالانتخابات السابقة، حيث بلغت نسبة التصويت في الجولة الانتخابية الرابعة (٦٧.٤٪) وهي بنسبة أقل من الانتخابات السابقة ب ٤٪.

– تراجعت نسبة التصويت في الوسط العربي بشكل حاد، وبلغت نسبة التصويت في هذه الانتخابات ٥٠٪ مقارنة بالانتخابات السابقة التي بلغت نسبة التصويت فيها ٦٥٪.

ويعزي البعض انخفاض نسبة التصويت في الوسط العربي لعدة أسباب[٢]:

أ – تفكك القائمة العربية المشتركة.

[١] شلحت، المشهد السياسي الحزبي، "استمرار الأزمة الداخلية"، عدد ١٧...، ٥٦
[٢] المرجع السابق،٥٨

ب – حالة من اللامبالاة أصابت المجتمع الإسرائيلي من جراء عمليات الانتخابات المتكررة.

ج – عدم الثقة بالأحزاب العربية وقدرتها على إحداث أي تغيير.

د – تداعيات أزمة كورونا والأزمة التي رافقتها.

وأما أسباب تراجع شعبية حزب الليكود فتعود إلى ثلاثة أسباب رئيسة أيضًا:

١ / انشقاق بعض الشخصيات القيادية عن حزب الليكود وعلى رأسهم جدعون ساعر، وزئيف إلكين، والذين نافسوا نتنياهو من خلال إنشاء حزب (أمل جديد).

٢ / تراجع نسبة التصويت العامة ٤٪.

٣ / الأزمة الاقتصادية وإتهام نتنياهو بالأداء الفاشل المتردد في أزمة كورونا.

عبرت نتائج الانتخابات هذه الجولة عن حالة تضخم حزبي في الدولة، ساهم في تعميق حالة الانقسام السياسي والشَرذَمة الحزبية، فقد جاءت المخرجات بثلاثة عشر حزب وقائمة فيما كانت في الانتخابات الماضية ثمانية أحزاب وقوائم.

بعد انفصال بضع ساعر عن حزب الليكود وانشائه حزب أمل جديد، حصلت عدة استطلاعات للرأي، حظي خلالها هذا الحزب بحجم كبير من المقاعد وصل إلى عشرين مقعد، فيما جاءت النتائج مغايرة لهذه الاستطلاعات بشكل كبير وتآكل هذا الحزب ولم يحصل إلا على ستة مقاعد فقط.

توزع مقاعد الكنيست الإسرائيلي الرابع والعشرين على الأحزاب الصهيونية والعربية[١]

[١] المرجع السابق، ٥٧

– انسحب حزب (تلم) من الحياة السياسية ولم يشارك في انتخابات آذار ٢٠٢١ .

– انسحب أيضًا غابي أشكنازي من الحياة السياسية، ولم يشارك في الانتخابات .

– حصل (بيني غانتس) على اسم الحزب أزرق أبيض وشارك في هذه المنافسة وخاض مغامرة كبيرة حيث كان من المتوقع عدم تجاوز نسبة الحسم، إلا أنه حصل على ٨ مقاعد، واستطاع الصمود .

– انتصرت القائمة العربية الموحدة بزعامة (منصور عباس) عن التحالف العربي تحت مسمى القائمة العربية المشتركة، وتعود خلافات أعضاء القائمة المشتركة إلى آلية طرق اتخاذ القرار داخل القائمة المشتركة .

وقد تجلى ذلك بعد طرح بعض القوانين في الكنيست كان من شأنها أن تمنع تدخلات وعمليات تحويل المثليين/ المثليات، وقد أثارت هذه القوانين الكثير من الجدل الداخلي[١] .

وقد أظهر التصويت على هذا القانون الحالة العميقة من الخلافات الأيدلوجية داخل المشتركة حيث صوت أعضاء من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مع القانون، وهو الحزب الأكبر والحاصل على خمسة مقاعد في التوزيعة البرلمانية .

وقد أحدث هذا التصويت على القانون حالة من التأجيج لأزمة داخل المشتركة خصوصًا مع العربية الموحدة، والتي تبنت الموقف المعارض للقانون ومبدأه .

[١] همّت الزعبي، "الفلسطينيون في إسرائيل"، الأزمة السياسية الإسرائيلية وإسقاطاتها على الأحزاب العربية، تقرير المدار الاستراتيجي ٢٠٢١، فلسطين: العدد ١٧، ٢٠٢١، ٢٢٣

فهي ارتأت فيه مخالفة للأخلاق العربية والإسلامية، فلم تكن القائمة مستعدة بالمشاركة بسن قوانين تساهم وتساعد على الانحراف والانهيار الأخلاقي، والتي تهدد المجتمع والوجود الإنساني بأكمله، (كما جاء على لسان القائمة)[1].

اتخذ منصور عباس من قانون المثليين محطة لإلقاء الاتهامات والخلافات مع أيمن عودة رئيس القائمة المشتركة.

قد يكون منصور عباس يمثل حقيقةً حزبًا إسلاميًا، إلا أن قضية المثليين لم تكن هي القضية الخلافية الأولى، والحقيقية خلف كل الخلافات الداخلية بين الأحزاب العربية داخل القائمة العربية المشتركة.

فالصراع والتنافس على القيادة والحصص البرلمانية لم تطفو على السطح ولم يتطرقوا لها في خطاباتهم للجمهور.

انطلق منصور عباس من مبدأ أطلق عليه (النهج الجديد) ومفاده أن القائمة العربية الموحدة، ليست بجيب أحد، وأنه لا فرق بين يمين ويسار صهيوني.

وجاء ذلك كتعبير عن رغبة منصور عباس بالمشاركة في الحكومة بشكل واضح، خصوصًا بعد المفاوضات التي خاضها منصور عباس مع نتنياهو والتي فتحت شهيته للمشاركة، في حين كانت القائمة العربية المشتركة ترفض المشاركة وتعلن موقفًا مختلفًا[2].

خاضت الأحزاب العربية انتخابات آذار ٢٠٢١ بقائمتين منفردتين:

[1] المرجع السابق، ٢٢٥
[2] المرجع نفسه السابق

ضمن القائمة المشتركة الأحزاب التالية[١]:

- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.
- التجمع الوطني الديمقراطي.
- الحركة العربية للتغيير.

فيما خاضت القائمة العربية الموحدة بزعامة منصور عباس الانتخابات بشكل منفرد وحصلت على أربع مقاعد، وحصلت القائمة المشتركة بأحزابها الثلاث على ستة مقاعد فقط.

وهبط التمثيل العربي داخل الكنيست الإسرائيلي خلال هذه الانتخابات إلى عشرة مقاعد لتكون قد خسرت القوائم العربية ٤.١٪ من حصتها التي حصلت في انتخابات آذار ٢٠٢٠.

ويُعزي البعض هذا الهبوط في نسبة التمثيل إلى[٢]:

أ – التراشق والاتهامات التي خاضتها الأحزاب العربية قبيل الانتخابات.

ب – انشقاق منصور عباس وخوضه الانتخابات بشكل منفرد.

ج – انخفاض نسبة التصويت في الوسط العربي بأكثر من ١٥٪ مقارنة بالانتخابات السابقة.

---

[١] القدس العربي، القائمة العربية المشتركة في إسرائيل تشهد خلافات سياسية وشخصية تهدد استمرارها، موقع القدس العربي، ٣٠-١١-٢٠٢٠، https://bit.ly/37sv66f

[٢] دومنيك فيدال، "قراءة في الانتخابات الإسرائيلية"، إسرائيل: انتخابات الوحدة الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد "١٢١" - ٢٠٢٠، فلسطين، ٤٨

أظهرت الخارطة الحزبية لانتخابات الكنيست الإسرائيلي الرابع والعشرين، عدة مؤشرات دللت على عمق الصراعات وارتباطاتها بالمتغيرات البنيوية المشكِلة للأزمة[1]. كالآتي:

١ – تفكك حزبي:

تفككت القائمة العربية المشتركة إلى قائمتين، وتفككت كتلة يمينة إلى قائمتين.

انشق جدعون ساعر عن حزب الليكود وشكل حزب (أمل جديد)، تفكك تحالف أزرق أبيض إلى حزبين.

انتصر تحالف ميرتس عن قائمة العمل، وخاض كل حزب الانتخابات بشكل منفرد.

يدلل ذلك على انهيار مفهوم هيمنة الجماعة الواحدة والحزب الكبير، وبقي حزب الليكود هو الحزب المتصدر للمشهد السياسي والخارطة الحزبية، رغم عدم قدرة هذا الحزب على تشكيل ائتلاف حكومي.

يصوّت العلمانيون لأحزاب اليمين واليسار والوسط، فيما يصوت المتدينون (الحريديم) لأحزابهم بشكل كامل، أما المتدينين القوميين فيصوتون لأحزاب الاستيطان والليكود.

بالمقابل يصوت العرب للقوائم العربية وبعضهم لقوائم صهيونية أيضاً.

٢ – انزياح الجمهور اليهودي نحو اليمين واليمين القومي المتطرف:

[1] هنيدة غانم، "الملخص التنفيذي ٢٠٢٠"، أزمة بنيوية داخلية تدفع باتجاه تغيير قواعد العمل الحزبي، تقرير المدار الاستراتيجي ٢٠٢١، فلسطين: العدد "١٧" ٢٠٢٠، ١٣،١٤

حصلت الصهيونية الدينية بزعامة بتسلل سموتريتش على ست مقاعد، فيما حصل حزب يمينة على سبعة مقاعد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن الإشارة إلى معسكر اليمين كوحدة واحدة فرغم حسم (معسكر اليمين) لهذه الانتخابات إلا أن الأزمة السياسية بقيت قائمة، ولم يتمكن معسكر بنيامين نتنياهو من تشكيل ائتلاف حكومي، خصوصًا بعد استمرار (إسرائيل بيتنا – أفيغادور ليبرمان) رفض مشاركة نتنياهو أي حكومة، فيما انضم لهم حزب أمل جديد بزعامة جدعون ساعر برفضه مشاركة نتنياهو تشكيل أي حكومة.

وتذكر هنيدة غانم الانزياح نحو اليمين، ليس حدثًا عابرًا بل هو مثابرة يوازيها صعود للتدين العام وصهيونية المتدينين (الحريديم)، وانطوائهم تحت مظلة اليمين[1].

٣ – تضخم حزبي:

كثرة الأحزاب الصغيرة والمتوسطة أدى إلى تشتت الأصوات وأضعفت قوتها السياسية، وأصبحت تشكل عامل ابتزاز لأي تحالف حكومي.

رغم ارتفاع نسبة الحسم مقارنة بسنوات العشر السابقة، (٣.٢٥٪) إلا أن معظم الأحزاب الموسمية تتجاوز نسبة الحسم في مرحلة نشأتها الأولى في العادة. وقد يكون ذلك نابع من رغبة الجمهور بتجربة الحزب الجديد وبرنامجه السياسي الذي طرحهُ بتحمس وبقوة.

٤ – الأحزاب العربية تملك مفاتيح الحل:

[1] المرجع نفسه

فيما شكّلت حالة التضخم الحزبي سبباً في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، سعى كلاً من المعسكرين لكسر الجهود السياسي وتشكيل حكومة، مستخدمين كل أدوات السياسة الترغيبية والترهيبية من قبل المعسكرين. حتى أصبح التقرب من الأحزاب العربية ضرورة مُلحة سعى لها الطرفان.

سعى بنيامين نتنياهو جاهداً للتوصل للاتفاق مع (القائمة العربية الموحدة) بقيادة منصور عباس، يضمن من خلال اتفاقهِ، دعم منصور عباس لائتلاف حكومي يترأسه نتنياهو دون الاشتراك بالحكومة.

واجه نتنياهو معارضة قوية وموقف متصلب من حليفه المتطرف (بتسلل سموتريتش) زعيم حزب الصهيونية الدينية، حيث رفض المشاركة بأي حكومة قد تعتمد على العرب، وحال موقفه من تشكيل حكومة نتنياهو السادسة[1].

رغم صغر حجم حزب (الصهيونية المتدينة) وخلفيته الكهانية إلا أنه تحول إلى لاعب أساس في صياغة المشهد السياسي الإسرائيلي.

وقد جاءت هذه المحاولة من قبل نتنياهو بعد فشله القضاء على وجود العربي بالكنيست من خلال استخدامه سياسة الترهيب والتخويف من العرب والتي استخدمها بالتحريض على العرب على مدار الحملة الانتخابية التي خاضها خلال الانتخابات السابقة آذار ٢٠٢٠ حيث حصلت الأحزاب العربية في حينها على ١٥ مقعداً.

[1] أنطوان شلحت، "المشهد السياسي الحزبي"، إقامة حكومة تناوب بين نفتالي بينيت ويائير لابيد، تقرير المدار الاستراتيجي ٢٠٢٢، العدد "١٨"، فلسطين: ٢٠٢٢، ٥٠

دفعت التحولات والتغيرات للخارطة الحزبية بالمشهد الإسرائيلي إلى تشكيل حكومة هجينة تكونت من مجموعة أحزاب يسارية ويمينية وعربية، تجمعت تحت سقف حكومة واحدة أطلق عليها (حكومة التغيير) وقد جاءت هذه الحكومة كحالة استمرار للأزمة السياسية وعدم قدرة نتنياهو على تشكيل حكومة.

– موافقة حزب عربي على دعم الحكومة شكلت الركن الأساس لإقامة هذه الحكومة.

– حدثٌ أمنيٌ هز الدولة وكيانها، معركة سيف القدس أو كما أطلق عليها الاحتلال حامي الأسوار، شكّل دافعًا مهمًا وضروريًا لإقامة حكومة.

فيما كانت بعض الأحزاب ترى في هذه الحكومة ضرورة مُلحة بإنهاء نتنياهو وحكمهِ والإطاحة به وإبعاده عن كرسيّ الحكومة.

حكومة التغيير (بينيت - لابيد)

في الرابع والعشرين من شباط فبراير ٢٠٢١ أقدم رئيس الدولة اوبن ريفلين بتسليم بنيامين نتنياهو كتاب تكليف تشكيل حكومة جديدة.

استطاع نتنياهو الحصول على توصية ٥٩ عضو كنيست بتأييده لتشكيل حكومة وهم من الأحزاب التالية: الليكود ٣٠ عضو، شاس ٩ أعضاء، يهدوت هاتوراه ٧ أعضاء، يمينة ٧ أعضاء، حزب الصهيونية الدينية ٦ أعضاء.

وافق حزب يمينة بزعامة نفتالي بينيت الانضمام للحكومة ووافق كذلك على دعم القائمة العربية الموحدة منصور عباس من خارج الحكومة، وبالتالي يمكن لنتنياهو تشكيل حكومته السادسة.

فشل تشكيل هذه الحكومة يقع على عاتق (بتسلل سموتريتش) رئيس حزب الصهيونية الدينية، فقد تعند ورفض المشاركة بأي حكومة وبأي شكل من الأشكال تستند على معرض ودعمهم.

مارس نتنياهو ضغوطًا كبيرةً على سموتريتش لإقناعهِ، حيث حاول الحصول على دعم الحاخام (هاييم دروكمان) وهو أبرز الحاخامات المتطرفين في محاولة لإقناع سموتريتش، إلا أنه لم ينجح في ذلك، وبقي الأخير متصلبًا في مواقفه[١].

بعد فشل نتنياهو بتشكيل حكومة واستنفاذه كافة الفرص، أعاد كتاب التكليف لرئيس الدولة.

تم تكليف رئيس الحزب الثاني على الخارطة السياسية (يائير لابيد) والحاصل على ١٧ مقعد وهو حزب يوجد مستقبل.

وحاول جاهداً نتنياهو بكل الوسائل المتاحة وغير المتاحة لمنع خصمه (لابيد) من تشكيل حكومة، وكانت إحدى الأهم والأدوات التي لجأ إليها تهجير الأوضاع الأمنية في القدس، والشيخ جراح والضفة، فكانت معركة سيف القدس على قطاع غزة[٢].

وقد كان الهدف الأساس لهذه الحملة وتأجيل الأوضاع الأمنية، تعميق الشرخ الداخلي بين العرب واليهود من ناحية، فيمنع بذلك انضمام أو تأييد أي حزب عربي لأي حكومة.

---

[١] القناة العبرية ١٣ ٢٠/٦/٢٠٢١

[٢] شلحت، المشهد السياسي الحزبي، إقامة حكومة تناوب...، ٥٠

أيضاً تعميق الشرخ والانقسام اليميني مع الوسط واليسار، لضمان عدم مشاركة أي حزب يميني مع لابيد في تلك الحكومة.

وقد مارس التحريض المباشر على نفتالي بينيت الذي طرح نفسه بديل لرئاسة الوزراء وأبدى تقارب مع لابيد.

لم تنجح خطة نتنياهو هذه المرة، واستطاع يائير لابيد إحداث اختراق وهمي تشكيل ائتلاف حكومي هجين تشكل من أحزاب يسارية، ويمينية ووسط وتلقى الدعم من حزب عربي.

فقد وافقت الأحزاب اليمينية (إسرائيل بيتنا، أمل جديد لجدعون ساعر، ونفتالي بينيت) على تشكيل الائتلاف والاستناد على دعم القائمة العربية الموحدة بزعامة منصور عباس[1].

نجح يائير لابيد بالاشتراك مع نفتالي بينيت وبيني غانتس ومنصور عباس، بتشكيل الحكومة السادسة والثلاثين (لإسرائيل)[2].

– تألفت حكومة بينيت – لابيد من القوائم التالية:

يوجد مستقبل ١٧ عضو، أزرق أبيض ٨ أعضاء، يمينة ٧ أعضاء، إسرائيل بيتنا ٧ أعضاء، حزب العمل ٧ أعضاء، حزب ميرتس ٧ أعضاء، حزب أمل جديد ٦ أعضاء، القائمة العربية الوحدة ٦ أعضاء.

[1] أحمد هيكل، "عقلية الجدار اليهودية"، الجذور الدينية والتطور التاريخي، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ١٢٩، ٢٠٢٢ فلسطين، ١٢٤

[2] نفس المرج السابق

– نالت الحكومة الثقة بأغلبية (٦٠ عضو كنيست) فيما عارض الحكومة (٥٩ عضواً) حيث امتنع عضو الكنيست العربي مازن غنايم عن التصويت لصالح الحكومة وتغيب عن الجلسة. فيما عارض النائب الصهيوني (عامي خاي شكلي) من حزب يمينة هذه الحكومة ورفضت التصويت لصالح تشكيلها، إلا أنه لم يصوت ضدها.

حكومة تناوب، حيث تم الاتفاق بين (نفتالي بينيت ويائير لابيد) على تشكيل الحكومة على أن يترأسها الطرفان، حيث يتولى نفتالي بينيت رئيس حزب يمينة والحاصل على سبعة مقاعد رئاسة الحكومة الفترة الأولى والتي تبدأ من عام ٢٠٢١ وتنتهي في ٢٠٢٣ ويتولى يائير لابيد رئاسة الحكومة الفترة الثانية والتي تبدأ من عام ٢٠٢٣ وتنتهي ٢٠٢٥.

تعددت تسميات هذه الحكومة، حكومة التغيير، حكومة الوحدة، حكومة المتناقضات، حكومة بينيت لابيد.

إلا أن كل التسميات لم تنفِ أنها حكومة (هشة) وآيلة للسقوط في كل لحظة.

– لم يطل عمر هذه الحكومة أكثر من عام واحد، حيث أعلن نفتالي بينيت عن انسحابه في ٢٠٢٢/٦/٧، وتفكك التحالف القائم داخل هذا الائتلاف الهجين، وكان أحد أهم أسباب تفككها، عدم قدرة هذه الحكومة على تنبي قوانينها في الكنيست، ومواجهة معارضة صلبة وموحدة على رأسها بنيامين نتنياهو.

– تم الإعلان بشكل رسمي عن حل الكنيست الإسرائيلي (٢٠٢٢/٦/٢١)[١].

[١] القناة العبرية ١٣ ٢٢/٦/٢٠٢٢

– تنحى نفتالي بينيت وتسلم يائير لابيد رئاسة الوزراء للحكومة الانتقالية بتاريخ ١/٧/٢٠٢٢.

– تم تحديد موعد الانتخابات الجديدة من كنيست الخامسة والعشرين بتاريخ ١/١١/٢٠٢٢.

ميزات حكومة بينيت لابيد:

(١) نجحت بكثرة الجهود السياسي واستطاعت تشكيل ائتلاف حكومي مكون من ثماني أحزاب مختلفة أيدلوجيًا وسياسيًا.

(٢) العامل الأساسي الذي وحّد هذه الأحزاب (الاتفاق عن إنهاء حكم نتنياهو)[١].

(٣) لأول مرة منذ ١٢ عامًا تتشكل حكومة بدون حزب الليكود والذي يمثل الحزب الأكبر على الساحة السياسية.

(٤) ضمت الحكومة السادسة والثلاثون حزب عربي دون أن يحظى بأي حقيبة وزارية.

(٥) استطاعت هذه الحكومة صناعة معارضة صلبة وقوية، أثبتت حضورها وقوتها من خلال اسقاطها العديد من القرارات الحكومية والقوانين.

(٦) نجحت المعارضة بإحداث اختراقات داخل الائتلاف الحكومي أدى إلى إسقاط الحكومة بانسحاب (النائب عيدات سلمان من حزب يمينة) من الحكومة معلنة عدم قدرتها على الاستمرار بالعمل بخلاف أيديولوجيتها.

[١] شلحت، المشهد السياسي الحزبي إقامة حكومة تناوب،...٥٢

(٧) تشكلت حكومة بنيت لابيد من ٢٧ وزير، وهي ثالث أكبر حكومة في تاريخ "إسرائيل".

(٨) تدني مستوى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة حيث بلغت نسبة ثقة الجمهور بالأحزاب السياسية في المجتمع اليهودي ١٥٪ لعام ٢٠٢١، مقابل ١٧٪ للعام السابق. فيما تدنت ثقة الجمهور العربي بالحكومة الإسرائيلية إلى ١٩٪ لعام ٢٠٢١ مقابل ٥٪ لعام ٢٠٢٠[١].

(٩) انتهى حزب يمينة وتفكك وانسحب نفتالي بينيت من الحياة السياسية ولم يشارك في انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢.

(١٠) أعلنت أيليت شكِد شريكة نفتالي بينيت من حزب يمينة عن نيتها خوض الانتخابات القادمة، ولكنها لم تتجاوز نسبة الحسم هذه المرة وبقيت خارج الكنيست الإسرائيلي.

فيما كانت نتائج استطلاع للرأي أجرته القناة الثانية عشر العبرية، حول نتائج الانتخابات القادمة، فيما وضعت (أيليت شكِد) رئيساً لحزب يمينة – حيث كانت نتائج هذا الاستطلاع حصول حزب يمينة بقيادة شكِد على خمسة مقاعد.

وقد أجري هذا الاستطلاع بعد أيام من إعلان بينيت عن حل الحكومة بينما جاء في استطلاع آخر أجرته القناة العبرية الأولى (كان) بتاريخ ٧ / ٢٤ عدم تجاوز حزب يمينة نسبة الحسم[٢].

[١] المرجع السابق ٦٧ ٣ القناة العبرية (١٢) - ٢٩/٦/٢٠٢٢
[٢] القناة العبرية الأولى (كان) ٢٤/٧/٢٠٢٢

انسحاب النائبة عيدات سلمن من حزب يمينة من الحكومة، ورفض عيدا الرياوي من حزب ميرتس التصويت لصالح قوانين الحكومة، محاولة أيليت شكِد ابتزاز نفتالي بينيت من خلال تصرفات بدأت كأنها تتصرف بشكل مستقل، ضغوط الجمهور اليميني المتطرف ومهاجمة نفتالي بينيت واتهامه بالخيانة، وتنظيم المظاهرات أمام بيوت أعضاء حزبهِ (حزب يمينة)، إضافة إلى صلابة المعارضة وحملاتها الإعلامية التشويهية لبينت وحكومته، جعلت نفتالي بينيت يقرر إنهاء هذه الحكومة والانسحاب من الحياة السياسية[١] .

قد تكون هذه التحولات على الخارطة الحزبية والسياسية هي أحد أهم فرز ضد الحكومة، فانتخابات الكنيست الخامسة والعشرين، جاءت لتكون انتخابات حاسمة وباتجاه واحد، وستحاسب أيضًا على الأيدلوجيا والعبث بها من قبل بعض السياسيين، (كحزب يمينة وحزب ميرتس والعمل) .

فالجمهور اليميني الذي صوّت ليمينية تحول إلى حزب الصهيونية الدينية وقوة يهودية، وصوت لإيتمار بن غفير بأنه سيعيد نتنياهو إلى سدة الحكم ويشكل حكومة يمينية ويخدم اليمين.[٢]

وفيما يصوت الجمهور اليميني لسموتريتش وبن غفير ويحظى معسكر نتنياهو على أغلبية برلمانية، يرى الجمهور اليميني أن حكم نتنياهو هو الأصلح والأفضل

---

[١] قناة ١٣ العبرية، نقلًا عن مقابلة أجراها نفتالي بينيت رئيس الوزراء السابق لصحيفة نيويورك تايمز ٢٧/١١/٢٠٢٢

[٢] أنشيل بيبر، "على مسافات رئيس حكومة القادر استقبل بن غفير"،... هآرتس العبرية ٢/١١/٢٠٢٢

لهم من منطق أن نتنياهو يتماشى مع كل مخططاتهم، فهو كما يصفهُ بعضهم (كالأرز الأبيض) يتماشى مع كل شيء[١].

لقد نجح إيتمار بن غفير خلال انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢ بالتأثير على مؤيدي الليكود الذين لم يخرجوا للتصويت في المرات السابقة، والبعض يرى أن بن غفير تفوق على نتنياهو في هذه الانتخابات، في حين سمح له نتنياهو بذلك حفاظًا على الأصوات داخل الائتلاف اليميني الخالص[٢].

الشعور بسلب الصلابة، والجلوس على مقعد المعارضة، واستفزازات حكومة (بينيت لابيد)، خلال بعض القوانين والإجراءات التي دفع ثمنها المتدينون بالدرجة الأولى، وأنصار نتنياهو ومعسكره بالدرجة الثانية، إضافة إلى فساد نتنياهو ومكانتهِ السياسية، كل ذلك شكل عامل حسم وانزلاق نحو اليمنية المتطرفة نحو حزب من خلفية كهانية.

المهم خلال هذه الانتخابات الفوز بأي ثمن والعودة للحكم، وهذا ما سيفعلهُ نتنياهو وحزبهُ وحزب الليكود، والذي سيظهر جليّ على الخارطة الحزبية والسياسية لانتخابات نوفمبر ٢٠٢٢[٣].

---

[١] يوسي فورتر، حكومة بن غفير، هآرتس العبرية، ٢/١١/٢٠٢٢

[٢] المرجع نفسه

[٣] أنشيل بيبر، معسكر كهانا، هآرتس العبرية، "إسرائيل" ٢/١١/٢٠٢٢

المبحث الثالث:
انتخابات الحسم - الجولة الخامسة

انتخابات نوفمبر / تشرين ثاني ٢٠٢٢

منذ عام ١٩٧٧ تحولت الخارطة السياسية لصالح اليمين وعلى رأسه حزب الليكود، في حين حاول معسكر اليسار وقف تمدد اليمين، وحاول إستعادة الحكم، نجح في محطات قصيرة لا تدرك إلى حد كبير.

وقد نجح إسحاق رابين في وقف تمدد اليمين في عام ١٩٩٢، انتهى مع اغتياله عام ١٩٩٥، في حين عاد اليمين وسيطر على الحكم مرة أخرى خلال انتخابات ١٩٩٦. فنجح يهود باراك عام ١٩٩٩ بتشكيل حكومة يسارية لم تعمر طويلاً، ليعود أرئيل شارون إلى الحكم بصورة أقوى، ليستمر حكم اليمين حتى عام ٢٠٢١، حيث نجح يائير لابيد بالتحالف مع نفتالي بينيت (اليميني) بإقامة حكومة لم يدم عمرها أكثر من عام واحد، لتعود الخارطة السياسية تحت سيطرة اليمين مرة أخرى ولكن هذه المرة بشكل مختلف.

رأى البعض بهذه العودة، انقلاب على كل معايير الديمقراطية وبطريقة ديمقراطية، من خلال تلك القوانين والتشكيلات التي تساعد على إنقاذها وتغييرها الكتلة اليمينة المتطرفة التي عادت لسدة الحكم، تحت شعار استعادة الدولة.

وقد عبر العديد من قيادات الجيش والمحللين والخبراء عن قلقهم الشديد من نتائج هذه الانتخابات فيقول يوسي كلاين، في مقالة له تحت عنوان "الضربة ال ١٤" :

(الفائز الوحيد في هذه الانتخابات الفاشية الصهيونية المتدينة، عندما صعد اليمين المتطرف في إيطاليا للحكم لم نتفاجأ، ولم نذهل ولم نطلب من اليهود الهجرة للوطن، فيضيح بتفاؤل، ماذا هناك إذا قُتل يهود تحت اسمهُ قبل ثمانين عام؟ سيقولون لا يجوز المقارنة، فهناك جوانب جيدة فاشية أيضاً)[1].

حصل معسكر نتنياهو وشركائهِ سموتريتش وبن غفير وشاس ويهدوت هاتوراه على ما يقارب (٥٣٪) من مجمل المقاعد في الكنيست الخامسة والعشرين، في حين حصلت الأحزاب العربية على ما يقارب (٨.٣٪) وحصل معسكر التغيير بقيادة يائير لابيد على (٣٨.٧٪) مع التأكيد أن معسكر التغيير يضم أيضًا أحزاب يمينية تقليدية تمثلت بـ (إسرائيل بيتنا بزعامة ليبرمان وحزب أمل جديد بزعامة جدعون ساعر)[2].

يقول برهوم جرايسي:

هذه الانتخابات صوتَ عرب النقب للأحزاب الصهيونية بنسبة ٦.٥٪ فقط في حين كانت تتجاوز نسبة تصويتهم سابقًا عن ١٠٪[3].

[1] يوسي كلاين، الضربة ال ١٤، هآرتس العبرية، "إسرائيل"، ٢/١١/٢٠٢٢
[2] قناة ١٣ العبرية، عن رئيسة لجنة الانتخابات المركزية في إسرائيل، خلال مؤتمر عرض نتائج الانتخابات الخامسة والعشرين في الكنيست الإسرائيلي، ٣/١١/٢٠٢٢
[3] برهوم جرايسي، برنامج حوار الساعة، قناة فلسطين الفضائية، ٤/١١/٢٠٢٢

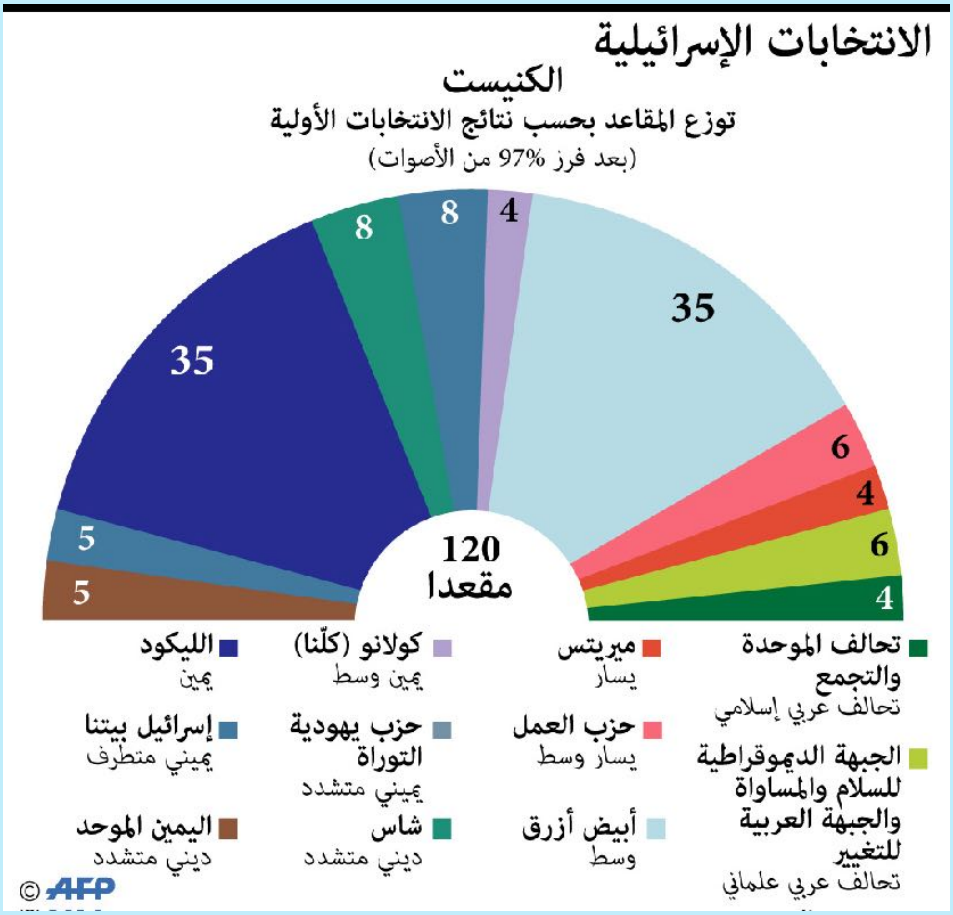

الشكل (١) توزيعة مقاعد الكنيست الخامسة والعشرين على الأحزاب الصهيونية والعربية[١].

يوضح الشكل حصول حزب الليكود على ٣٢ مقعد وحصول الصهيونية الدينية بقيادة سموتريتش وتحالف بن غفير زعيم حزب قوة يهودية على ١٤ مقعد، في

[١] يديعوت أحرنوت، انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين، النتائج الرسمية بعد انتهاء ٨٧.٦٪ من الأصوات، ٣/١١/٢٠٢٢

حين حصلت الأحزاب الدينية (شاس ويهدوت هاتوراه) مجتمعين على ١٨ مقعد.

في التالي يمكن لبنيامين نتنياهو تشكيل حكومة يمينية خالصة بدعم (٦٤ عضو كنيست) دون أي حاجة إلى دعم أو تأييد أو مشاركة أي قائمة أو حزب أو عضو كنيست من خارج المعسكر اليميني والداعم لنتنياهو.

كما تظهر النتائج أيضًا بشكل جليّ انحسار معسكر الوسط واليسار، المناهض لمعسكر بيبي نتنياهو وحكمه.

يمكن الحديث عن انحسار أحزاب اليسار أصلاً أنه لم يبدأ خلال هذه الانتخابات وإنما بدأ منذ عام ٢٠٠٠ مع ضعف يهود باراك وفشلهِ بتحقيق أي نجاحات على الخط السوري أو اللبناني أو حتى فلسطيني وانطلاق الانتفاضة الثانية.

أيضًا جاءت حرب ٢٠٠٦ على لبنان ولم يُسمع أي صوت يساري معارض لهذه الحرب وبقي اليسار يمارس الرقص على الجبهتين، معارضة وتأييد للحرب تحت مسوغات أنها عادلة ومبررة.

الأوضاع على قطاع غزة من حصار وحروب أيضًا جعلتهم يغردون خارج السرب ولا تأثير لهم على الأرض، مما جعل الرهان عليها فاشلاً ففقدت ثقة الجمهور بها[١].

خاض إيتمار بن غفير هذه الانتخابات وكان شعار حملتهِ الانتخابية الأمن الداخلي وحماية الجنود، وإطلاق يدهم بشكل حرّ وعدم تقليدهم بإطلاق النار عن الفلسطينيين، ووعد بتولي حقيبة الأمن الداخلي في حال فوزه بالانتخابات.

[١] شلحت، الأحزاب السياسية في إسرائيل، دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠،...، ٢٤٦

حكومة نتنياهو السادسة

تم تكليف نتنياهو بتشكيل حكومة من قبل رئيس الدولة (بوغي هرتزوغ)، وكان من المتوقع أن تتشكل هذه الحكومة خلال عدة أيام حسب معطيات الخارطة الحزبية لنتائج انتخابات يناير ٢٠٢٢.

انقضت الفترة الأولى الممنوحة لنتنياهو دون الإعلان عن تشكيل للحكومة وطلب بتاريخ ٩-١٢-٢٠٢٢ تمديد المُهلة الممنوحة له تحت حجة أنهُ يجري مفاوضات مع شركائهِ المفترضين.

منح رئيس الدولة هرتزوغ رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو عشرة أيام إضافية، كمُهلة لتشكيل حكومة والإعلان عنها[١].

واجه نتنياهو صعوبة شديدة بتشكيل حكومته السادسة لعدة أسباب أهمها:

- رفض شركاؤه الافتراضيين الإعلان عن الحكومة قبل توقيع اتفاقيات الشراكة.
- حالة ابتزاز مارسها (بتلل سموتريتش) على نتنياهو للحصول على حقائبهِ الوزارية، حيث طالب بوزارة المالية أو الخيار البديل وزارة الدفاع، إضافة إلى مطلبه بالإدارة المالية في الضفة الغربية.
- تعنت رئيس حزب شاس (أرييه درعي) بمطلبه وزارة المالية.
- صعوبة تعيين أرييه درعي كوزير للمالية كونه صادر بحقهِ حكم سجن مع وقف التنفيذ، وهو ما يتطلب سن قانون بالكنيست يتيح له العمل كوزير، (لذلك طُرح قانون سميَّ بقانون درعي تمّ إقرارهُ من قبل الكنيست).

[١] قناة ١٣ العبرية، ٦/١٢/٢٠٢٢

– ولذلك خاض بنيامين نتنياهو مفاوضات ماراثونية مع رؤساء الأحزاب في ائتلافه الحكومي، فسعى إلى تغيير قوانين في الكنيست قبل الإعلان عن تشكيل الحكومة بشكل نهائي.

– تمّ تعيين ياريف ليفين رئيس كنيست مؤقت، لتمرير القوانين اللازمة والتصويت عليها والتي أطلق عليها قانون درعي، قانون سموتريتش وقانون بن غفير.

– تمّ الاتفاق مع حزب الصهيونية الدينية وشاس على التناوب على وزارة المالية.

– حصل سموتريتش على مرادهِ في الوزارات وحصص بوزارات أخرى.

أعلن نتنياهو بشكل رسمي لرئيس الدولة أنه استطاع تشكيل حكومة بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠٢٢[١].

كتب يوسي فورتر في مقالة له في هآرتس عن حكومة اليمين القادمة من الانتخابات الأخيرة قائلاً:

(ثمن الابتزاز السياسي الذي يتعرض له نتنياهو سيدفعهُ شركاؤه من أعضاء حزبهِ القديمين، سيدخلون إلى مكاتبهم بدون صلاحيات وجزء من أقسامهم منقول إلى وزارات أخرى).

ويضيف قائلاً، إسرائيل ستفتتح ٢٠٢٣ بحكومة أكثر طوائفها تطرفًا[٢].

هذا الائتلاف ليس حلم نتنياهو، لكن ما حصل عليه وقد عبر عنه الكثيرون بعودة الكهانية إلى الكنيست.

وفيما تم عرضه من الاتفاق بن غفير ونتنياهو كان أهمهُ التالي:

[١] قناة ١٣ العبرية، ٢١/١٢/٢٠٢٢

[٢] يوسي فورتر، علامات ضعف، هآرتس العبرية "إسرائيل"، ١٦/١٢/٢٠٢٢

- إصلاحات قضائية.
- إصلاحات في قانون الجنسية للحفيد.
- إعلاء ميزانيات محددة للمتدينين.
- طرح قانون الإعدام للمقربين (حسب تعبيرهم)، هذا الاتفاق جاء على الأساس أن القانون سيمرّ حتى تاريخ إقرار الميزانية.
- قانون تبعية قائد الشرطة لوزير الأمن الداخلي مباشرة[1].
- قوانين تمييز بين الرجال والنساء.
- ملاحقة المثليين[2].

التخوفات من الحكومة الجديدة

بدأت التحذيرات والتخوفات من الحكومة الجديدة، تطفو على السطح قبل تشكيلها والإعلان عنها.

في حين اختفى الصوت المناهض لنتنياهو وقضايا فساده، وتحول المشهد إلى تطوير نتنياهو على أنه الشخصية الأكثر ليبرالية واعتدالاً في هذه الحكومة.

وبدأت تعلو أصوات ودعوات تطالب نتنياهو بلجمّ وكبح جماح شركائهِ المتطرفين، وضرورة الحفاظ على الشكل الديمقراطي للدولة وعدم التماشي على طروحات ومقترحات سموتريتش وبن غفير.

وقد وصف الكاتب الإسرائيلي يوسي فورتر (هذه الحكومة) قائلاً[3]:

[1] ليئور كينان، القناة ١٣ العبرية، ٢١/١٢/٢٠٢٢
[2] يسرئيل هرغيم، "لنلغي الحكم العسكري"، هآرتس العبرية، ١٦/١٢/٢٠٢٢
[3] يوسي فورتر، حكومة بن غفير، هآرتس العبرية ٢/١١/٢٠٢٢

هؤلاء جاؤوا ليهدموا الدولة ويدمروها تحت حكم هذه الحكومة والجماعة ستدخل الدولة عهد جديد.

ويتهم الكاتب أيضًا في المقالة نفسها الأحزاب العربية وتحديداً الطيبي والريماوي ومازن غنايم بأنهم المسؤولون عن قدوم هذه الحكومة، بسبب تعنتهم ورفضهم استمرار حكومة التغيير[١].

وقد يتطرقون إلى بعض سمات هذه الحكومة السادسة لنتنياهو على أنها:

– حكومة قوانين وتشريعات انقلابية، فقبل أداء هذه الحكومة انقسم أمام الكنيست تم طرح أربعة قوانين أقرتها الكنيست (قانون سموتريتش درعي، قانون نتنياهو، قانون بن غفير).

– حكومة بوليسية انتقامية – متوطده العرب والأقليات وانتقام من اليسار، من خلال السيطرة على حرس الحدود، إطلاق الشرطة ورجال الأمن، وسن قوانين الحصانة لرجال الأمن والجيش.

– حكومة شريعة وتشريعات توراتية، تعزيز دورة المؤسسات الدينية، وزيادة حصتها من الميزانية وسيطرة المتدينين على مؤسسات التعليم والثقافة للدولة.

– حكومة استيطان، من خلال ضم المستوطنات وموائمة القوانين المطبقة في المستوطنات مع القوانين المطبقة في (إسرائيل).

سيطرت الصهيونية الدينية على الإدارة المدنية ومنسق أعمال الحكومة في الضفة الغربية.

[١] المرجع نفسه

يقول عضو الكنيست من حزب يوجد مستقبل (رام بن باراك) : أصل الحكومة القادمة، حكومة أحزاب، متطرفة، عنصرية، مظلمة، انتقامية، تطارد الأقليات، يتم اتخاذها بطرق ديمقراطية، لكنها تدمر الديمقراطية وتعاديها[١] .

فيما يصف أحدهم هذه الحكومة قائلاً[٢] :

صوتت الأمم المتحدة على التقسيم لأرض إسرائيل في ٢٩-١٢-١٩٤٧، بينما صوتت الكنيست الاسرائيلي في ٢٩-١٢-٢٠٢٢ على تقسيم دولة اسرائيل لطوائف وجماعات.

من اليمين إلى يمين اليمين

بعد أربع سنوات من أزمة سياسية، تحولت إلى أزمة دنيوية لا زالت تعاني منها الدولة، جرى خلالها خمس جولات انتخابية في محاولة لصهر العديد من المتناقضات، وإعادة استقرار الدولة، وإخراجها من حالة الفراغ السياسي، المتمثل إما بحكومات تسيير أعمال أو حكومات لم تصمد أكثر من عام واحد، جاءت الجولة الخامسة لانتخابات الكنيست الإسرائيلي :

الكنيست الإسرائيلي الخامس والعشرين،

حكومة إسرائيل السابعة والثلاثين،

حكومة بنيامين نتنياهو السادسة،

[١] المرجع نفسه

[٢] شاي شبيرو، خطة التقسيم، يديعوت أحرنوت العبرية، ٢٩/١٢/٢٠٢٢

حكومة بشكل جديد ولون مختلف عن الحكومات السابقة خرجتها جولة الانتخابات الخامسة خلال الأربعة سنوات، وأدت قسَمها أمام الكنيست الخامس والعشرين في يوم الخميس الموافق التاسع والعشرين من كانون أول ديسمبر ٢٠٢٢. حكومة يمينية خالصة، ولكنها جاءت من أقصى اليمين هذه المرة.

وبقراءة سريعة للخارطة الحزبية التي أفرزتها انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢، يوضح الشكل رقم واحد أن الجمهور الإسرائيلي أصبح يميل وبشكل كبير إلى اليمين واليمين الصهيوني القومي المتطرف.

ويطمح كذلك إلى حسم الحالة السياسية وإنهاء الفراغ التشريعي والتنفيذي، فيما يطمح أيضًا إلى السيطرة على السلطة الثالثة (القضائية) في رغبة منه للتجذر في الحكم والسيطرة الدائمة على كل مفاصل الدولة.

القومية المتطرفة، هي ما سعى وتحالف معها بنيامين نتنياهو هذه الجولة، والتي ستشكل نوعًا من (الديمقراطية الدفاعية)[١]، وهي ستظهر نفسها على أنها حماة الهوية اليهودية للدولة.

وقد يكون تصريح بن غفير ظهر في خطابه الأول بعد فوزه في الانتخابات حيث عبر عن هذا الفوز قائلاً: "جئنا لنعيد الهوية للدولة"[٢].

فالمطلوب اليوم هو الاعتراف بالفرق بين اليهودي وغير اليهودي كمؤسس للنظام الديمقراطي نفسه.

---

[١] أرييلا أزولاي وعديّ أوفير، نظام ليس واحد "الاحتلال والديمقراطية بين البحر والنهر" ١٩٦٧ - ترجمة، نبيل الصالح، "رام الله: مركز مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٢

[٢] المرجع نفسه

فيما يسعى نتنياهو للهروب من ملفات فساده والعودة للحكم وتسجيل اسمهِ بالتاريخ، تسعى في الوقت نفسه القومية المتطرفة إلى هدم قيمة (هبلّ) في المجتمع، بمعنى توزيع ثروات الدولة الكاملة في قوتها بشكل متساوٍ بين جميع محكوميها.

وفيما تحملهُ قومية الصهيونية الدينية والقومية اليهودية، جاء ليصنع حالة من التصنيف المجتمعي حيث يقوم هذا التنصيف على أساس النقاء والمثالية المزيفة.

ويعبر عنها بصورة عدائية للآخر، تسمح لهذه التطرف بالمس بحقوق الآخرين وحتى مواطنتهم كنتاج لتوصيف معادي للقومية أو الخارج عن الصف القومي الحقيقي[١].

وفيما تتركز الدراسة حول الخارطة الحزبية ونتائج الانتخابات الأخيرة، نقرأ في مآلاتها تحولاً دراماتيكيًا نحو اليمين المتطرف والذي بدت بوادر وعلامات تآكل البعد الديمقراطي تظهر بشكل واضح كنتيجة لسيطرتهِ القوية واستيلائهِ على البعد الكوني للمؤسسات الديمقراطية وتحويلها إلى أجهزة انغلاق وكراهية.

ويظهر بشكل واضح في مؤسسات التعليم والقوانين التي بدأت تطرح، إضافة إلى المؤسسات الإعلامية والثقافية التي تسعى هذه الفئة القومية المتطرفة للسيطرة عليها بشكل كامل، وتمويل كل ما يتناوم ويتناسب ويتوائم مع هذه العقلية العدائية المتطرفة.

[١] المرجع السابق

قد تكون الأزمة السياسية والفراغ الحكومي قد انتهى خلال الجولة الخامسة للانتخابات، وما أفرزته هذه الجولة ستتعدى انعكاساته الأزمة السياسية إلى انقسام داخلي حقيقي يرضي إلى حكم الأغلبية وديمقراطية دفاعية، وحالة من الانغلاق وانعدام الشفافية في سلوك أجهزة الدولة، إضافة إلى القضاء على أجهزة الاشراف والرقابة على السلطة.

أما المُلفت أيضًا في هذه الانتخابات هو التوافق العميق بين (المتدينين الحريديم شاس، ويهدوت هاتوراه) مع هذه الأحزاب القومية.

وهذا ما يؤكد حالة التحول العميق في برنامج المتدينين والذي أصبح يجمع في توجهاته (ازدواجية مركزية)، ومن جهة يتعلق بالمشروع الصهيوني ويعيد تعريفه، ومن جهة أخرى يسعى ويطالب بتعزيز مكانة القانون الديني اخضاع الجميع لسلطة الشريعة اليهودية[١].

يمكن القول: إن هذا هو أحد تلك الثقافات والهويات الإسرائيلية التي أشار لها الباحث (نبيه بشير) في كونها هويات وثقافات جديدة تتشكل في هذا المجتمع وهي ثقافة (دينية – قومية)[٢].

وقد أظهرت نتائج هذه الانتخابات ميل الجمهور الإسرائيلي هو التدين واليمينية بشكل واضح، عبر عن ذلك من خلال ارتفاع حصة حزب (شاس والصهيونية المتدينة وقوة يهودية).

---

[١] نبيه بشير، جدلية الديني السياسي في إسرائيل، حركة شاس كحالة ضرورية، "رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٦) ١٦

[٢] المرجع السابق، ١٥

يُعزو البعض سيل الدموع يهودي نحو اليمينية إلى عدة أسباب نذكر منها[١] :

أ – رغبة جارفة بحق مستضيف الانتخابات المتكررة، بعد فشل البدائل.

ب – ازدياد حالة الفلتان الأمني واتساع رقعة تحديد الأمن المستمعي.

ج – حالة الصدمة التي أحدثتها معركة (سيف القدس) في الداخل المحتل.

د – فشل المعسكر المناهض لنتنياهو وتفككه مع غياب زيادة كريزماتية بديلة عن نتنياهو.

ه – شعور الجمهور بتقديم ثقافة وأسلوب وقيم وحكم كون المعسكر البديل أظهر أن حرصهُ على السلطة لا يقل عن المعسكر الآخر، الذي لم يقدم لجمهورهِ ما يلبي طموحهُ ورغبتهِ ولم يفِي بوعودهِ السياسية.

ومن خلال بحث أجرتهُ الباحثة (نسرين حداد) على أربعة مدن مختلطة، عمدت إلى إجراء مقارنة بين نتائج انتخابات عام ٢٠٢١ وانتخابات نوفمبر ٢٠٢٢ عبرت عن النتائج التالية[٢] :

- حصلت الصهيونية الدينية خلال هذه الانتخابات على ما نسبته ١٠.٣٪ من مجمل الأصوات العامة في الدولة، في حين حصلت على ٥.١٪ خلال الانتخابات الماضية آذار ٢٠٢١.
- في منطقة العسقولة ارتفعت نسبة التصويت للصهيونية الدينية إلى ١٢.٤٪ مقابل ٤.٢٪ في الانتخابات الماضية.

---

[١] نتنايل جيم، نتائج الانتخابات تظهر، أحداث مايو أيار ٢٠٢١ جرح مفتوح في المدن المختلطة، الملحق الاقتصادي لجريدة هآرتس العبرية، ٣-١١-٢٠٢٢

[٢] المرجع نفسه

- عسقلان صوتت بقوة للصهيونية الدينية فارتفعت نسبتها إلى ٥٪ إلى ١٣.٣٪ خلال هذه الجولة من الانتخابات.

يظهر الجدول ٢، توجهات الناخبين في المدن المختلطة التالية: اللد، عكا، الرملة، الجليل، وهي توجهات تدلل بشكل واضح على دهم التيار المتطرف خلال هذه الانتخابات.

جدول (٢) : فوارق نسبة التصويت لتحالف الصهيونية الدينية في المدن المختلطة الأربعة

المدينة	انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢	آذار ٢٠٢١	حجم الزيادة
اللد	٪١٥.٥	٪٧.٥	٪٨
عكا	٪١٠.١	٪٣.٨	٪٦.٣
الرملة	٪١٢.٦	٪٣.٥	٪٩.١
الجليل	٪٧.٥	٪٣.٥	٪٤

تظهر النتائج أن أعلى نسب الزيادة كانت في مدينة اللد ثم الرملة، وهي أكثر المدن المختلطة تقدراً للمشهد بهبة أيار ٢٠٢١.

وقد حصدت الصهيونية الدينية ١٤ مقعداً وحقق بذلك فوزاً ساحقًا بدبل إيتمار بن غفير الذي تنقل بين المدن والقرى ولم يهدأ حتى إطلاق آخر مصدر انتخابي.

ومن خلال الإقبال الكبير والجارش بدعم الصهيونية الدينية وقوة يهودية بزعامة إيتمار بن غفير يتضح أن الجمهور اليهودي جاء مؤيداً لاستملاكيات وتصرفات هذا المتطرف، بتحريضه على العرب والنواب العرب في الكنيست والمرابطة في الشيخ جراح وسحبه السلاح والاعتداء على المرابطين بالقدس.

كل ذلك جلب لإيتمار بن غفير شعبية مضاعفة بتعبير واضح عن انجراف نحو اليمين المتطرف.

في إحدى المقابلات التي أجرتها (أيالا حسون)، مع إيتمار بن غفير بعد الإعلان عن نتائج هذه الانتخابات، سألته خلال هذه المقابلة إن كان نادمًا على خوضهِ هذه الانتخابات الشراكة مع (بتسلل سموتريتش) حيث أشارت أن معظم هذه النتائج حصلت بفضلهِ، وإلا كان سموتريتش يحصل على خمسة لست مقاعد على الأغلب[1].

يقول أحد الكتاب الإسرائيليين:

إن مؤيدي الليكود الذين لم يخرجوا للتصويت في المرات السابقة، خرجوا هذه المرة للتصويت لقائد حقيقي وليس الليكود، فقد تفوق إيتمار بن غفير خلال هذه الانتخابات على نتنياهو[2].

في حين جاء تصريحات الليكود مؤكدة على تعاظم الصهيونية الدينية على حسابهم، حيث قال (ميكي زوهر) أحد أعضاء حزب الليكود في مقابلة تلفزيونية (سنعمل على وقف النزيف، ويقصد تفرق ناخبي باتجاه الصهيونية الدينية)[3].

يظهر الجدول ٣، مجموعة لاستطلاعات الرأي، جرت على مدار شهر أكتوبر ٢٠٢١ تظهر ازدياد حصة الصهيونية الدينية على حساب الليكود.

[1] أيالا حسون، مقابلة مع إيتمار بن غفير، قناة ١٣ العبرية، ٢٦/١١/٢٠٢٢
[2] بورتر، حكومة بن غفير...، ٢/١١/٢٠٢٢
[3] قناة ١٣ العبرية، أيالا حسون، مقابلة مع ميكي زوهر، ١/١١/٢٠٢٢

جدول (٣): استطلاعات للرأي خلال شهر تشرين الأول أكتوبر ٢٠٢١ خاص بالليكود والصهيونية الدينية:

التاريخ	الليكود	الصهيونية الدينية
٢/١٠/٢٠٢٢	٣١	١٤
١٣/١٠/٢٠٢٢	٣٢	١٢
٢٠/١٠/٢٠٢٢	٣٢	١٣
٢٥/١٠/٢٠٢٢	٣١	١٤
٢٨/١٠/٢٠٢٢	٣٠	١٥

يظهر الاستطلاعان الأخيران ٢٥– ٢٨ / ١٠ تراجع حزب الليكود بمقعدين وتقدم الصهيونية الدينية في نفس الاستطلاعين أيضًا بمقدار مقعدين على حساب الليكود.

نجح إيتمار بن غفير خلال هذه الانتخابات بتحريك الجمهور بالتوجه نحو اليمين من جهة ومن جهة أخرى حفز العديد من الجنود الإسرائيليين بالإدلاء بأصواتهم لصالح الصهيونية الدينية[١].

قد تكون من إحدى أهم دلالات توجه الجمهور اليهودي نحو اليمينية المتطرفة، استطلاعات الرأي، فقد أشارت بعض الاستطلاعات قبل الانتخابات إلى ميل الجمهور وسيده لسيادة إيتمار بن غفير فقد جرى هذا الاستطلاع بعد إعلان إيتمار بن غفير انتصاره على الصهيونية الدينية ونيته خوض انتخابات بشكل منفرد،

[١] قناة ١٣ العبرية، ٢/١٠، ١٣/١٠، ٢٠/١٠، ٢٥/١٠، ٢٨/١٠، استطلاعات أجراها ١٥:١٩

حيث حصل حزب قوة يهودية بزعامة بن غفير على (٩ مقاعد) في حين حصلت الصهيونية الدينية في نفس الاستطلاع على (٧ مقاعد)[١] .

أما استطلاعات ما بعد الانتخابات، فقد جاءت مؤيدة لسياسة الإعدامات الميدانية للفلسطينيين، حيث أشار ما نسبته (٧١٪) من الجمهور إلى تأييدهِ على مبدأ الإعدامات الميدانية .

وهو تعبير واضح بشكل كبير نحو سياسية التطرف نحو الفلسطينيين، والتي يتصدرها إيتمار بن غفير[٢] .

تجدر الإشارة هنا إلى أن حزب الليكود وقيادته، هم بالأساس شركاء ومساهمين فعليين بتعاظم الصهيونية الدينية المتطرفة، وهم مسؤولون كذلك عن حالة تطبيع الجمهور وتقبلهِ لإيتمار بن غفير، خصوصًا بعد أن كان التقرب منه يشكل لوثة سياسية .

فمن جانب نتنياهو الذي يوازي المعسكر كاملاً، توحد لإسقاطه وإبعادهِ عن السلطة، شكل هذا المعسكر نصف الجمهور الإسرائيلي تقريبًا، كانت خياراتهُ وبدائلهُ المطروحة سيئة، إلا أنها أفضل الموجود بالنسبة له كضمان لنجاتهِ واستمرار حكمه .

يقول أحمد عوض :

[١] انظر استطلاعات الرأي/ قناة ١٣ العبرية ٢٤/٨/٢٠٢٢

[٢] سلام مشرقي، قناة فلسطين الفضائية، ٢٧/١١/٢٠٢٢

نتنياهو يقامر بالنظام السياسي كاملاً، وقد يؤدي ذلك إلى إحراق الدولة كاملة[1].

هذه الانتخابات غيّرت وبشكل كُلي الخارطة السياسية للدولة، شكلاً ومضموناً.

وعلى حدّ تعبير البعض أفضت إلى انهيار منظومة قيم وأسس ومبادئ قامت عليها الدولة، ونتنياهو يعلم ذلك جيداً ومستعد له، ويمنح شركاؤه أي شيء مقابل نجاتهِ وبقاءهِ في أسدة الحكم، فلذلك سيكون التحدي القادم بالدرجة الأولى أمام المؤسسة القضائية[2].

خطة اليمين للسيطرة على القضاء/ مصير ملفات نتنياهو

حكم معسكر نتنياهو انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢ وشكل مع شركائهِ حكومته المتطرفة، ومنحهم الضوء الأخضر لعمل كل ما يرغبون به، ووقع معهم اتفاقات عبروا فيها عن طموحاتهم وأحلامهم الصهيونية القومية المتطرفة.

وبات تحقيق تلك الأحلام إعادة سطوة أمجادهم بالاستيلاء على الأرض والدولة وتنفيذ مخططات استمرت عشرات السنوات.

مقابل كل ذلك تمّ تقديم العرض السخيّ كخطة لإنقاذ نتنياهو وإغلاق وإنهاء تلك الملفات التي أرهقت نتنياهو وباتت ضريرة حتى شكلت له كابوساً في نومه.

[1] أحمد رفيق عوض، مقابلة على قناة فلسطين/ برنامج حوار الساعة، ٢٥/١١/٢٠٢٢
[2] المرجع نفسه

أعلن الصحافي الإسرائيلي رفيف دروكر عن خطة لوزير القضاء المفترض (ياريف ليفين) ينوي تطبيقها وتنفيذها بمجرد استلامهِ منصبهِ الجديد[١]. وتتألف من الآتي:

(١) خفض سن التقاعد من قضاء المحكمة العليا من ٧٠ عام إلى ٦٧ عام. ما يتيح بشكل تلقائي مغادرة أربعة قضاء من المحكمة العليا محسوبين على المعسكر الليبرالي وعلى رأسهم رئيسة المحكمة العليا إستر حيوت.

(٢) لجنة تعيين القضاء، يتم التعديل عليها لتشمل عدد أكبر من أعضاء الكنيست والحكومة ليصبح التعيين سياسي كما هو حاصل في بولونيا وهنغاريا.

(٣) توزيع صلاحيات المستشار القضائي للحكومة والتأكيد على كون قرارات المستشار القضائي استشارية وليست إلزامية.

(٤) صلاحيات النيابة العامة تنحصر لتكون خاصة بالقضايا الجنائية لمواطن الدولة.

(٥) تعمل الحكومة على تعيين ادعاء عام للقضايا المدنية، في قضايا الحكومة، ولتخليص نتنياهو من عبء ملفات الفساد يعلن المدعي العام الجديد الذي عينته الحكومة عن رغبتهِ دراسة الملفات من جديد، وبالتالي يتم تعطيل وتجميد عملية المحاكمة ويعقد الإجراءات.

[١] يوسي بورتر، علامات ضعف، هآرتس العبرية، ١٦/١٢/٢٠٢٢

يقول دروكر أن هذه المقترحات تمّ طرحها من قبل رئيس حزب الصهيونية الدينية (بتسلل سموتريتش)، وأيدَ ياريف ليفين المقترح وسيعمل على تنفيذه.

يعلم الجمهور الإسرائيلي تمامًا أن ما يتم تداوله من عملية استصلاح القضاء، يهدف بالدرجة الأولى إلى إنقاذ نتنياهو من ملفات فسادهِ، وعليه كان (٤٦٪) من الإسرائيليون يؤكدون أن هذه الإصلاحات تهدف إلى إلغاء ملفات الفساد الخاصة بنتنياهو[١].

لم تتأخر تلك الخطط والتصريحات كثيراً، حتى أعلن وزير القضاء ياريف ليفين وخلال مؤتمر صحفي عن انطلاق مرحلة تنفيذ ما أسماه (الإصلاح القضائي)، وقد جاء هذا المؤتمر بعد خمسة أيام فقط من أداء حكومة نتنياهو السادسة قسم اليمين أمام الكنيست الخامسة والعشرين.

وقد حدد ليفين أربع قضايا جوهرية سيعمل على تغييرها في المؤسسة القضائية سيبدأ بها[٢]:

(١) تعديلات حول اختيار لجنة قضاة المحكمة العليا.

(٢) إلغاء قوانين أساس سنتها الكنيست الإسرائيلي من قبل المحكمة العليا سيكون فقط الإسماع لقضاة المحكمة العليا.

(٣) إلغاء موضوع العقلانية من قرارات المحكمة العليا، والاعتماد فقط على القوانين والتشريعات المكتوبة.

(٤) قرارات المستشار القضائي للحكومة هي استشارية وليست إلزامية.

---

[١] القناة ١٣ العبرية، أخبار الثامنة، ٥/١/٢٠٢٣

[٢] قناة ١٣ العبرية، مؤتمر صحفي لوزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين، ٤/١/٢٠٢٣

ردًا على هذه المقترحات أكدت المستشارة القضائية للحكومة (بهراف ميارا) أنها لن تؤيد هذه القرارات، وأنها لن تعارضها من منطلق مكانتها الوظيفية بقدر ما أكدت أن هذه القوانين ستحدث خللاً بالتوازن بين السلطات الثلاثة في الدولة، فهذه التعديلات سيترتب عليها تغييرات حقيقية في طبيعة نظام الحكم والسلطة[١].

فيما أكدت المستشارة القضائية أيضًا أن مثل هذه التعديلات والقوانين لا يجوز أن تتخذ بهذه الطريقة وبشكل سريع مؤكدة أنها بحاجة إلى دراسة معمقة من قبل أكاديميين ومتطرفين.

تعالت الأصوات الرافضة للإصلاح القضائي الذي دعا له وزير العدل بحكومة نتنياهو فيما أطلق عليه البعض (الانقلاب القضائي)[٢]، أرسلوا العديد من الجنرالات ورجالات الدولة السابقين من سياسيين وقضاة يعبرون عن رفضهم بهذه الإصلاحات التي دعا لها ياريف ليفين.

ومن تلك الرسائل كانت الرسالة موقعة من عشارات الطيارين السابقين، أرسلوها لرئيس المحكمة العليا والمستشارة القضائية يحذرون من خطورة تلك القوانين الانقلابية، والتعديلات والإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة قبل ممارسة عملها[٣].

---

[١] نوجة شبيغل وخن معنيت، المستشارة القضائية حذرت من قوانين الائتلاف الحكومي الخطيرة، هآرتس العبرية، ١٢/١٢/٢٠٢٢

[٢] هآرتس العبرية ٣٠/١٢/٢٠٢٢

[٣] ألوف بن، لصحيفة هآرتس العبرية، "صافرة الإنذار للمستشارة القضائية"، ١٦/١٢/٢٠٢٢

رافق كل تلك الرسائل دعوة للحراك للشارع، وتنظيم احتجاجات ضد التعديلات والإصلاحات الموجودة، كما تجند الإعلام خصوصًا اليساري لتوضيح مخاطر هذه القوانين المطروحة فجاء في افتتاحية جريدة هآرتس العبرية، وقفت تلك الإصلاحات بالانقلاب القانوني بطريقة نظامية تمارسها الحكومة الجديدة، أضيف أن الشرطة ستحول بصبغة سياسية حتى في بالمستوى التحقيق.

ستحول هذه القوانين المستشارين القضائيين للحكومة إلى تابعين سياسيين، وسيتم تعيين القضاة بطريقة سياسية[١].

جاءت انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢ لتأكد أن دولة الاحتلال بحاجة ماسة إلى بوتقة صهر جديدة، فالانتخابات العامة لم يعد بمقدرها ردم تلك التصدعات الاسمية، تحولت إلى كينونة مجتمعية تعيد انتاج نفسها في كل مرة، ولكن بأشكال ومسميات جديدة.

وعلى ما يبدو أن هذه الانتخابات أحدثت شرخًا عميقًا داخل دولة الاحتلال تمثل بانقسام بين تيارين ترك شعبه الذي يتزعمهُ نتنياهو وتجمعهِ المتمسك بالأيديولوجيا الدينية، الاستيطانية القومية، تيارات دينية شرقية وأشكنازية.

وتيار بات يغلب عليه الطابع الأشكنازي، الأوروبي، العلماني، تمثل بما أطلق على نفسهِ الوسط، واليسار العلماني، ويمكن تسميته بالتيار (الدولاني)، وقد بات هذا التيار يحيا حالة انقسام بالهوية.

[١] شلحت، المشهد السياسي الحزبي الداخلي، ترسيل حكم اليمين،... ٧٧

فمن ناحية يعمل على إعادة الثناء على مبدئه ومكانته، ولكنه في الوقت نفسه يخجل من هوية أسلافه ويحاول التملص منها وعدم انطاق هذه الصفة به، من خلال سلوكيات حرقت مسارهُ إلى اليمين أكثر مما يريد .

يقول هاري شفيط في كتابه (غيث ثالث) :

من شعب إلى قبائل إلى شعب، إن قوة إسرائيل مهددة ليست بفعل مخاطر خارجية بل بسبب ما أطلق عليه: (التمردات الداخلية وعدم وجود نموذج قادر على تأديب جماعات المختلفة والمتنازعة وهذه القوة لم تفكك "إسرائيل" كدولة بل فككت هويتها الداخلية الجمعية الواحدة)[1].

المعسكر البديل ودلالات الفشل

في حين خاض المعسكر المناهض لنتنياهو الانتخابات الأولى نيسان ٢٠١٩ والثانية ديسمبر ٢٠١٩ والثالثة آذار ٢٠٢٠، موحدين إلى حد كبير، جاءه هذه الجولة الخامسة بعد نجاح نتنياهو بالتأثير على معارضيه والنجاح بإحساس تفككات وتشرذمات داخل وخارج المعسكر.

وخاض هذا المعسكر انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢ بطريقة مختلفة عن الجولات السابقة، أظهرت حالة التفكك والتشاغم واختفاء قيادات المعسكر المتنازعين على القيادة، وكان ذلك أحد أهم أسباب خسارة هذا المعسكر للانتخابات .

[1] هنيدة غانم، "قصة الماضي الذي في المستقبل"، خراب إسرائيل يأتي من الداخل، موقع مركز مدار الكتروني ٥/٩/٢٠٢٢

وقد كان هذا التفكك من أحد أهم عوامل عودة اليمين وفوز اليمين المتطرف في نجاحه بتشكيل ائتلاف حكومي يميني خامس.

إضافة إلى كل ذلك ساهمت إضافة قيادة موحدة وقوية لهذا المعسكر اختفاء بعض أحزاب اليسار، واضمحلال أحزاب أخرى، اختفى حزب ميرتس عن الخارطة السياسية هذه الانتخابات، ولم يتوانى يائير لابيد باستقطاب جمهور العمل في ميرتس لتسمين حزبهِ على حساب تلك الأحزاب التي على وشك الاختفاء نهائيًا.

يذكر البعض أن هذا التعاظم كان بسبب معاقبة جمهور ميرتس على مشاركته في حكومة هجينة، معركة سياسة يمينية متطرفة أكثر من حكومة نتنياهو، فلم يعد يرى ذلك الجمهور أي أيدولوجيا يسارية حقيقية، وفضل التصويت لحزب وسطي متخليين عن ميرتس التي باتت حظوظ فوزها ضعيفة، وأظهرت الاستطلاعات التي سبقت عملية الحسابات عدم تجاوزها نسبة الحسم.

جاء على لسان وزير الدفاع في حكومة التغيير (بيني غانتس)، أن يائير لابيد مارس عرقل وتعمد حالة تهميش لشركائهِ في الائتلاف الحكومي الهجين، فهو يرى أن سياسة لابيد كانت تهدف إلى فوزهِ برئاسة المعارضة من خلال سعيهِ بتضخيم حزبهِ ليكون الحزب الثاني على الخارطة الحزبية، خصوصًا بعد أن أدرك أن فرصته برئاسة الحكومة ضعيفة جداً مقابل فرص بيني غانتس مبرراً بيني غانتس ذلك بعدم قدرة يائير لابيد على اقطاب الأحزاب الحريدية (المتدينين) وعمل

اتفاقات معهم للمشاركة في حكومة بديلة عن نتنياهو، وأن الوحيد القادر استمالته مؤسس رابين هو بيني غانتس[١].

أيضًا علاقة لابيد بالقائمة العربية المشتركة يشير إليه بيني غانتس لأحد الأسباب الذي جعلتهُ على قناعة أنه لم يستطيع تشكيل أي حكومة بدون الحصول على توصيتهم أمام رئيس الدولة على لابيد كرئيس للحكومة.

من خلال سلوك يائير لابيد كرئيس للحكومة الانتقالية وخصوصًا في الأشهر القليلة التي سبقت عملية الانتخابات يظهر بوضوح عدم رغبة يائير لابيد بتوحيد المعسكر أو حتى العمل على ذلك، فقد أكدت (ذهابا جلون وميراف ميخائيلي) رفض يائير لابيد حتى مناقشة مسألة خفض نسبة الحسم التي كانت ٣.٢٥٪ متعذرًا أن خفضها سيسهل على إيتمار بن غفير تجاوزها والحصول على حصة أكبر في الكنيست، فيما دفعت تلك الأحزاب (ميرتس والعمل) ثمن ارتفاع نسبة الحسم[٢].

حاولت ذهابا جلون، عمل تحالف مع حزب العمل وتوجهت بدعوة مباشرة لميراف ميخائيلي حيث عرضت عليها قبولها المكانة الثانية في التحالف، إلا أن رئيس حزب العمل رفضت هذا التحالف.

رئيس الائتلاف الحكومي يائير لابيد لم يبدي أي اهتمام بهذا الجانب ولم يساهم حتى بعمل أي اتفاقات بين الأحزاب ومارس سياسة اللامبالاة اتجاه الأحزاب،

[١] يوسي فورتر، "ثمن الخضوع"، هآرتس العبرية، "إسرائيل" ١٦/١٢/٢٠٢٢
[٢] القناة ١٣ العبرية، مقابلة مع ذهابا جلون، ٣/١١/٢٠٢٢

أظهرت الاستطلاعات عدم قدرتها على تجاوز نسبة الحسم، وعمل بجهد سعى إلى تفكيك القائمة العربية المشتركة مشجعًا على إخراج (تجمع منها)[١] .

فنقلاً عن مركز وتربي لدراسة الرأي العام والسياسات، أن جمهور المعسكر المناهض لنتنياهو الذي أصبح يشكل (المعارضة) في هذه الانتخابات أدى إلى عدم رضاه عن سلوك المعارضة من خلال استطلاع الرأي لجمهور حزب (يوجد مستقبل) الذي أكد ما نسبته ٧٧٪ من العينة عدم رضاهم عن أداة المعارضة[٢] .

فيما أكد ما نسبته ١٧٪ فقط عن رضاهم عن أداة المعارضة خلال هذه الانتخابات[٣] .

عدم توحد معسكر المعارضة والذي أشارت أصابع الاتهام إلى يائير لابيد، تسبب بشكل أساسي باختفاء أحزاب صغيرة، وخسارة الأحزاب العربية، العديد من الأصوات الذي ذهبت إلى حزب التجمع، دون تمكنهِ من تجاوز نسبة الحسم.

إضافة إلى تعاظم حزب يوجد مستقبل وحصوله على ٢٤ مقعداً مما جعله يمثل الحزب الثاني عن الخريطة السياسية، واستفاد من ذلك يائير لابيد بحصوله على رئيس المعارضة للكنيست.

ضمن من خلال هذا السلوك يائير لابيد، عدم قدرة بيني غانتس على تشكيل أي ائتلاف حكومي.

---

[١] المرجع نفسه
[٢] يديعوت أحرنوت، ٣٠/١٢/٢٠٢٢
[٣] المرجع نفسه

قبض معسكر نتنياهو وشركائهِ ثمن تفكك معسكر المعارضة، مستفيدين من ذلك بشكل كبير، سيظهر في نتائج استقرار هذه الحكومة وعدم قدرة المعارضة على إيقافها أو تعطيل أي من قراراتها.

- **المعسكر الرسمي**، بعد تفكك تحالف أزرق أبيض، كنتيجة لتخلي بيني غانتس عن التحالف وأعطى صفقة مع نتنياهو لتشكيل حكومة لم تدم سوى أقل من عام واحد، حصل بيني غانتس على اسم (أزرق أبيض) وادعى إلى عقد تحالفات جديدة ضمتّ كلاً من (حزب أمل جديد لإسرائيل بزعامة جدعون ساعر)، والتحق بهذا التحالف الجنرال المتقاعد ورئيس هيئة الأركان السابق "غادي آيزنكوت"، محاولاً خلق جسم منافس لليكود وقيادتهِ، وأطلق على هذا التحالف (المعسكر الرسمي)، ليخوض انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢ تحت هذا المسمى ويحصل على (١٢ مقعد فقط).

لم يشكل هذا الفوز انتصاراً للمعسكر الرسمي، خصوصًا بعد إحضار يائير لابيد أي فرصة لتشكيل ائتلاف حكومي جديد، وأدى سلوكه كرئيس لحكومة التغيير إلى تدمير المعسكر وتفككه، وحطم حلم بيني غانتس في اعتلائهِ كرسيّ سياسة الوزراء.

- **حزب إسرائيل بيتنا، بزعامة أفيغادور ليبرمان**

عاد هذا الحزب إلى حجمهِ الطبيعي فحصل على (٥ مقاعد) خلال هذه الانتخابات وعلى نفس حصته في الكنيست الواحدة والعشرين خلال انتخابات نيسان عشرين ٢٠١٩.

بينما تعاظم حجم إسرائيل بيتنا خلال الجولات الانتخابية الثلاث السابقة، أيلول ٢٠١٨، آذار ٢٠٢٠، وآذار ٢٠٢١.

بقيَ هذا الحزب محافظ على جمهورهِ تقريبًا، فهو يمثل شريحة المهاجرين الروس، إلا أنه خلال هذه الانتخابات لم يعد يشكل بيضة القبان، ولم يعد بمقدوره ابتزاز معسكر نتنياهو بالانضمام لائتلافهِ الحكومي، وأصبح يمثل حزب يميني خارج معسكر اليمين بزعامة الليكود بنيامين نتنياهو. وانضم إلى صفوف معارضة هشةَ ضعيفة مفككة.

- حزب أمل جديد لإسرائيل، جدعون ساعر

بعد خروج جدعون ساعر وإلكين من البيت اليهودي، وتشكيلهم حزب أمل جديد، خاضوا أول جولة انتخابات كحزب جديد (آذار ٢٠٢١) وحصل الحزب على ٦ مقاعد، جاءت على حساب حزب الليكود أصلاً.

فيما خشيَّ هذا الحزب من التلاشي وعدم تجاوز نسبة الحسم خلال انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢، عمِد إلى التحالف مع أزرق أبيض والجنرال غادي آيزنكوت، تحت مسمى المعسكر الرسمي.

فجمهور هذا الحزب هم من الجمهور الليكودي، والذي عاد ليصوت لصالح حزبهِ الأساس خلال هذه الجولة، خصوصًا بعد إظهار ساعر والائتلاف البديل عدم قدرة على تشكيل أي حكومة أو تمثيل بديل عن نتنياهو.

- حزب العمل، ميراث ميخائيل

صارع هذا الحزب على بقاءهِ واستمرارهِ في الحياة السياسية، خصوصًا بعد تلك الإشارات التي أكدت تدني مستوى شعبيته لتصل إلى أدنى نسبة منذ تأسيس هذا الحزب المؤسس للدولة.

- حزب ميرتس، ذهابا جلون

فشلت ذهابا جلون بقيادة هذا الحزب والفوز بهذه الانتخابات، ودفع حزب ميرتس ثمنًا لعدة أخطاء تمثلت بـ:

(١) مشاركتهِ في حكومة يمينية، وإقرارهِ سياسات متطرفة أحيانًا خالفت أيديولوجية الحزب.

(٢) تدني شعبية الوسط العربي، خصوصًا بعد انسحاب غيداء الريناوي من الحزب وعدم تصويتها مع الحكومة.

(٣) تحميل الحزب مسؤولية فشل الحكومة، بسبب عضو الكنيست غيداء الريناوي من أعضاء حزب ميرتس التي صوتت ضد قرار الحكومة وأفشلت تمرير بعض القوانين.

(٤) عدم قدرة رئيسة الحزب على عقد أي اتفاقات وتحالفات مع أحزاب أخرى على رأسها العمل.

وقد تكون تلك الأسباب مجتمعة إضافة إلى سياسة لابيد باستقطاب وسلب أصوات اليسار، ذهب في فقدان هذا الحزب لشعبيتهِ التي ارتأت بها شبيهًا لأحزاب الوسط.

وكنتيجة لهذه السياسات وتداعيات، أفرزت الانتخابات الخامسة والعشرين للكنيست "الإسرائيلي" معارضة ضعيفة، مشتتة، إضافة إلى حالة من العداء السياسي، توجه هذه المرة لزعيم المعسكر المناهض لنتنياهو، ورئيس الحكومة السابق يائير لابيد.

فميرتس والعمل يتهمونهم بسرقة أصوات ناخبيه، ولم يسمح إلى تقوية ودعم الأحزاب الصغيرة، إضافة إلى اتهامهِ بالسعي لإنهائها.

بيني غانتس، لم يتوقف عن انتقاد يائير لابيد متهمًا إياهُ بتعمُد تخفيف المعسكر والسعي إلى تعقيم حزبهِ على حساب الأحزاب الصغيرة، والمعسكر كاملاً، ويتهمهُ أيضًا أنه سعى لذلك من أجل القضاء على حُلم بيني غانتس بتصدر الحكومة ورئاستها.

أيضًا أفيغادور ليبرمان لم يكن بعيداً عن انتقاد يائير لابيد، فقد اختلف معهُ وتوترت العلاقة بينهم على أثر اتفاق المعلمين الذين مارسوا الضغط والابتزاز على وزير المالية أفيغادور ليبرمان من زيادة رواتبهم وميزانيات التعليم، وخاض مفاوضات مضنية معهم، إلا أن يائير لابيد رئيس الحكومة حينها فضلَ الخضوع والقنوع لمطالبهم ولم يؤيد ليبرمان، وأجبرهُ إلى عقد اتفاق لصالحهم.

كل ذلك عزز سلوك يائير لابيد قبل الانتخابات بتهميش شركائهِ في الحكومة وعدم التشاور معهم في بعض القضايا، إضافة إلى سخط الأحزاب العربية الذين يرون أنه هو من يقف خلف مسألة انفصال المشتركة وخروج التجمع بقيادة سامي أبو شحادة منها.

الأحزاب العربية:

توضح الخارطة الحزبية السياسية على مدار الأربع سنوات، الجولات الانتخابية الخمسة التي خاضتها الأحزاب العربية عدة قضايا[١]:

أ – تعاظم قوة الأحزاب العربية وقدرتها على التأثير كلما كانت موحدة ومجتمعة، فقد حصلت الأحزاب العربية مجتمعة خلال الجولات الانتخابية الثانية والثالثة على حصة كبيرة من مقاعد الكنيست، حيث حصلت انتخابات أيلول سبتمبر ٢٠١٩ على ١٣ مقعد فارتفعت إلى ١٥ مقعد خلال انتخابات آذار ٢٠٢٠، وشكلت القوة الثالثة على الخريطة الحزبية بعد حزبي الليكود وتجمع أزرق أبيض.

ب – شكلت الأحزاب العربية المشاركة في الكنيست الإسرائيلي عامل أساس لرأس الخارطة السياسية، فقد أظهرت نتائج الجولات الانتخابية، عدم قدرة أي معسكر على الحسم وتشكيل ائتلاف حكومي دون دعم الأحزاب العربية لمعسكر معين.

ج – توحُّد الأحزاب العربية شكل عنصر دعم لثقة الجمهور العربي بتلك الأحزاب، وساهم ذلك بزيادة نسبة ادخال الناخبين العرب على صناديق الاقتراح حيث بلغت نسبة التصويت في الوسط العربي في الجولة الانتخابية الثانية (٦٠٪) وارتفعت في الجولة الثالثة لتصل (٦٥٪) في حين انخفضت هذه النسبة (١٥٪) خلال انتخابات آذار ٢٠٢١ لتصل إلى (٥٠٪) فقط، بعد انتصار القائمة العربية الموحدة بزعامة منصور عباس الذي خاض تلك الجولة الانتخابية منفرداً.

[١] شلحت، المشهد السياسي الحزبي، نتائج الانتخابات للكنيست ال ٢٤،...، ٥٦،٥٧

د – توحد الأحزاب العربية، وإقبال الجمهور العربي على صناديق الاقتراح، شكل عامل تحدي أمام الأحزاب الصهيونية في الدولة وأصبح هناك اهتمام بالناخب العربي، محاولات استقطابهِ واستمالته، وعليه فقد زار نتنياهو مدن عربية تحرص على توجيه خطاب للجمهور العربي من خلال منصات التواصل الاجتماعي[١].

في حين زار يائير لابيد الناصرة قبيل الجولة الانتخابية الأخيرة، وحصلت الأحزاب الصهيونية على ٦٠.٥٪ من مُجمل أصوات الجمهور العربي في خلال هذه الانتخابات فيما كانت تتجاوز سابقًا ١٠٪[٢].

أيضًا حزب ميرتس حصل على مقاعد من الناخب العربي من خلال الجولات السابقة، خصوصًا في مناطق النواب العرب التابعين لهم (عيسى فريج، غيداء الريناوي)[٣].

ه – خسرت الأحزاب العربية (٥ مقاعد) من حصتها في الكنيست الإسرائيلي خلال انتخابات آذار ٢٠٢١، في حين حصل حزب (القائمة العربية الموحدة)، بزعامة منصور عباس على ٤ مقاعد، حصلت المشتركة بأحزابها الثلاث على ٦ مقاعد فقط.

يمكن القول إن نتائج انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢، جاءت لتدلل على مدى اضراب الجمهور العربي عن سياسة (منصور عباس) وتوجهه القائم على النهج الجديد والمشاركة في الحكومة بدلاً من التأثير من الخارج.

---

[١] القناة العبرية ١٣، ٢٤/١١/٢٠٢٢

[٢] برهوم جرايسي، برنامج حوار الساعة، تلفزيون فلسطين، ٤/١١/٢٠٢٢

[٣] القناة العبرية ١٣، ٢٤/١١/٢٠٢٢

فقد سلك منصور عباس نهجًا مخالفًا لنهج الأحزاب العربية، معلنًا أنه يقبل المشاركة في حكومات سوى يمينية أو يسارية، فمن وجهة نظر القائمة الموحدة، كل الحكومات الاسرائيلية واحدة وإن اختلفت الوجوه.

وقد جاءت هذه الانتخابات كاستفتاء على هذا النهج بعد مشاركة منصور عباس في حكومة التغيير بزعامة (بينيت – لابيد)[1].

– كانت بمقدور الأحزاب العربية حرمان نتنياهو وشركائه، وعدم السماح لهم بتشكيل حكومة، بمجرد توحد الأحزاب العربية وخوضها الانتخابات مجتمعة وموحدة.

و – التجمع الوطني الديمقراطي، بزعامة هاني أبو شحادة لم يستطع تجاوز نسبة الحسم رغم حصولهِ على ما يقارب ١٣٠ ألف صوت[2]، مما يثبت ولو بشكل نسبي أن هذا الحزب يتمتع بقيادة شعبية جيدة وبمقدوره تعزيز قدرته ومكانتهِ إذا عمل بشكل جيد على تقييم أدائه وترميم سياسته الجماهرية.

وقد حصل حزب التجمع على أعلى نسب تصويت للمدن المختلطة (اللد، الرملة، عكا، الجليل) بما كانت حصة القائمة العربية الموحدة في تلك المدن في أزمة مستوياتها، مما يدلل على عدم رضا ذلك الجمهور عن سياسة منصور عباس ويفضل حزب التجمع، صاحب النفس الوطني والرافض للمشاركة في أي حكومة، فأبو شحادة يمثل التيار المعارض الرافض للمشاركة في أي حكومة.

---

[1] رفيف دروكر، برنامج همكور، القناة العبرية ١٣، ٢٤/١١/٢٠٢٢

[2] نثناءيل جبم، نتائج الانتخابات تظهر...، الملحق الاقتصادي لجريدة هآرتس العبرية ٣/١/٢٠٢٢

حصل حزب التجمع الديمقراطي في أربعة مناطق عربية (اللد، عكا، الرملة، الجليل) على ما نسبته (٣٧.١٪) من مجمل الأصوات، في حين حصلت القائمة المشتركة بزعامة أيمن عودة على (٣٣.٥٪) وحصلت القائمة العربية الموحدة بزعامة منصور عباس على (١٨.٦٪) فقط[١] .

ي – كان باستطاعة الأحزاب العربية الحصول على أفضل نتائج من خلال، إما خوضها هذه الانتخابات موحدة في قائمة واحدة، ويمكنها بعد الفوز توزيع المقاعد والحصص، أو عمل اتفاقيات (فائض الأصوات) بينها، وهو ما سيحافظ على أصوات الناخبين العرب ويتيح الفرصة لتلك الأحزاب بتعظيم حصتها في الكنيست.

– عدم الاتفاق وخوض الانتخابات بهذه الطريقة تسبب، تشتيت الناخب العربي، هدر أصوات الناخبين العرب، خروج حزب تجمع من الساحة السياسية، ارتفاع نسبة التصويت لدى الأحزاب الصهيونية.

إن سياسة نتنياهو والأحزاب الصهيونية وسياسة لابيد نجحت بتشتيت الأحزاب العربية وجعلها غير فاعلة أو مؤثرة في الخارطة السياسية.

– حزب يمينة، بزعامة نفتالي بينيت

[١] نفس المرج السابق

دفع نفتالي بينيت ثمنًا باهظًا لتشكيله حكومة بديلة عن اليمين وشركائه الأصليين، فيما تعاظم السخط على نفتالي بينيت بسبب مشاركته العرب والاعتماد عليهم.

لم يرض جمهور حزب يمينة عن تلك المشاركة رغم أن زعيم الحزب الحاصل على (٧ مقاعد) حقق حلمهُ وجلس على كرسي رئاسة الوزراء، وحاول أن يثبت أنها حكومة سوبر يمينية من خلال سلوكها وقوانينها.

الجمهور اليميني المؤيد لحزب يمينة لم يسامح بينيت على فعلتهِ واستعادهِ عن الحضن اليميني المتطرف، إلا أن سلمان لم يدفعه بينيت لوحده ودفع الحزب بأكمله ثمنًا لهذا السلوك.

حاولت شريكة نفتالي بينيت (أيليت شكد) إنقاذ الحزب أو ما يمكن إنقاذه، إلا أنها دفعت هي الأخرى ثمن تجرئها على المساس بالأيدولوجيا اليمينية المتطرفة، وفشلت بتجاوز نسبة الحسم خلال هذه الانتخابات وغادرت الساحة السياسية[١].

هدمت البيت يجبون الثمن:

مثلت عضو الكنيست الإسرائيلي وأحد أعضاء حزب يمينة المركزيين بحكومة التغيير (عيدات سلمان) لاعبة مهمة في التنسيق بين أحزاب الائتلاف الحكومي، إلا أنها لم تصمد أمام مخطط بنيامين نتنياهو، حيث مارس جمهور اليمينة المتطرف كافة أنواع السلط عليها، حتى خضعت (سلمان) وأعلنت انسحابها من

[١] نير تصدوق، "خارج صندوق الاقتراح في أوريا صدا" هآرتس العبرية، ٢/١١/٢٠٢٢

حكومة بينيت – لابيد، تهزم الحكومة وتدعيّ أنها لم تعد تستطيع العمل بخلاف أيديولوجيتها اليمينية.

كانت نحوه نتنياهو وحزب الليكود لعيدات سلمان تدور حول توفير مكانة محطمة لها في قائمة الليكود، في الانتخابات القادمة، وحصولها على وزارة في وزارات نتنياهو.

تمّ تعيين عيدات سلمان في حكومة نتنياهو السادسة وزيرة لحماية البيئة.

كما تمّ تعيين عامي خاي شكلي وزيراً للمساواة الاجتماعية، فهو أحد أعضاء حزب يمينة الرافضين لتلك الحكومة منذ اليوم الأول لتشكيلها، ولم يصوت لصالحها عند تشكيلها، إلا أنه لم يصوت ضدها في نفس الوقت، استمرت حكومة التغيير بتأييد ٥٩ عضو وامتناء شكلي عن التصويت فقط.

بعد أن نعتَ بعض جمهور يمينة نفتالي بينيت بالخائن، تمّ التخلي عن الحزب كاملاً من قبل أعضائهِ وتفكك يمينة وشارك عامي خاي شكلي وعيدات سلمان في انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢ في مراكز محطمة في قائمة الليكود، وحصلوا على جوائزهم بعد الانتخابات.

النتائج والتوصيات

أولا – النتائج

قراءة في نتائج انتخابات نوفمبر ٢٠٢٢

لا شك أن نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلية الخامسة والعشرين، شكلت انتصاراً وقفزة نوعية لليمين المتطرف، والتي على ما يبدو أنها ظاهرة تجتاح حكومات العالم، مما يعني بضرورة الحال تنامي خطاب العنصرية والتطرف اتجاه المواطن العربي في الداخل المحتل واتجاه فلسطيني بشكل عام.

– عبرت الانتخابات الأخيرة عن حالة انحصار واضحة لمعسكر اليسار، واختفاء معالم تلك الأيديولوجيا مقابل وسط ويمين صنفوا أنفسهم أقل تصرفًا من الصهيونية الدينية.

– تشير النتائج إلى نجاح اليمين الإسرائيلي لسحب الأحزاب اليسارية نحو اليمين أكثر.

– حسب الخارطة الحزبية الجديدة التي أفرزتها انتخابات نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٢٢ فإن معسكر اليمين بقيادة نتنياهو حصلت على ٦٤ مقعد أي ما نسبته ٥٣.٣٪ من حصة مقاعد الكنيست الإسرائيلي، مقابل ٤٦.٦٪ من معسكر المناوئ، وهو ما سيمكن هذا المعسكر من تشكيل حكومة يمينية والضغط تمنحها القوة والقدرة على تطبيق أجدتها وبرامجها المتشددة.

– قدرة المعسكر اليمين المتطرف على الحسم خلال هذه الانتخابات أنهى مسألة الأزمة السياسية المتمثلة بعدم استقرار الحكومات، ولم يكون هناك جولات انتخابية جديدة خلال فترة قريبة.

– استقرار اليمين وحكومته ساهم في إنهاء الأزمة السياسية وعمق الانقسام البنيوي داخل المجتمع الإسرائيلي من ناحية أخرى، واستقرار الحكم سيكون على حساب اليسار المندثر والأقليات والعرب داخل الكيان المحتل.

– تشير نتائج الانتخابات إلى تفكك المعسكر المناوب لنتنياهو، وإصرار معارضة هشّة لا يمكننا مواجهة هذه الحكومة، وقد تلجئ إلى التحفظ بالشارع لمساندتها ضد هذه الحكومة، من خلال خلق معارضة شعبية.

– أظهرت نتائج الجولة الأخيرة انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين، وحزب الصهيونية الدينية وقوة يهودية وتعاظمها على حساب بعض الأحزاب اليمينية التي اختفت عن الساحة السياسية، كحزب يمينة بزعامة نفتالي بينيت وأيليت شكد.

وهذا ما يؤكد أن الجمهور الصهيوني لا يتسامح مع كل من يمس بالأيدولوجية الصهيونية القومية.

– جلوس نتنياهو في مقعد المعارضة، وملاحقته القضائية لملفات الفساد، وتشكل الائتلاف الهجين بمختلف الأحزاب اليسارية والوسط والعربية، وتشكل حكومة التغيير، كل ذلك جعل موقف نتنياهو ضعيف أمام شركائه بالائتلاف الجديد، المكون من المتدينين والصهيونية الدينية وقوة يهودية، وهو ما ساهم بابتزازهم لنتنياهو لتحطيم أفضل مكاتب في الحكومة المقبلة.

– ضعف نتنياهو وتمسكهِ بالحكم سيساهم في إحداث تغييرات ببنية نظام الحكم تحصل لأول مرة في تاريخ حكومة نتنياهو السابقة.

أسس التغييرات البنيوية لنظام الحكم

- اخضاع الهيئات القضائية، ومحاولة السيطرة على السلطة، وعمل تغييرات جذرية في مؤسسات الدولة ووزاراتها.
- نتائج الانتخابات الأخيرة أظهرت تعاظم اليمين المتطرف كنتيجة لعدة أسباب ومنها:
  ١. تفكك القوائم العربية وتشرذمها.
  ٢. انحصار معسكر المعارضة وتشرذمه.
  ٣. اختفاء قيادة معارضة كريزماتية جاذبة للجمهور.
  ٤. عدم إقناع الجمهور من قبل المعارضة والعمل بشكل منفرد، مقابل توحد معسكر نتنياهو والعمل بشكل جماعي.
  ٥. ميل الجمهور الإسرائيلي إلى التدين والتطرف، من خلال تصويته للأحزاب الدينية والصهيونية المتطرفة، ومن خلال تقبل الشارع لأصوات التطرف والعداء للعرب والذي أصبح شبه طبيعي.
- من خلال الاتفاقيات المنعقدة بين الصهيونية الدينية وقوة يهودية من جهة وبين حزب الليكود من جهة أخرى يظهر أن هناك توافق بالبرامج السياسية حول موضوع (الضفة الغربية) وضمها للداخل المحتل.

- الأحزاب العربية في الداخل المحتل لم تعد تستطع لعب أي دور في تشكيل الخارطة السياسية، خصوصًا بعد تفكك التحالفات العربية وهدر أصوات الناخبين العرب.
- ستعمل حكومة اليمين المتطرف على تعميق الانقسام الداخلي خلال محاولات إحيائها، الهوية القومية اليهودية، التراث اليهودي، اللغة العبرية، التاريخ والدين اليهودي، ودعم الخطط التدريسية التي تلائم تلك الأهداف بالمدارس الدينية والقومية.
- ستعمل بالمقابل على تملص تراث الآخر (الفلسطيني وهويته ولغته وثقافته).

أهم الأزمات البنيوية

١. أزمة مؤسسات الحكم المركزية والشعور بالابتزاز الديمقراطية والسعي إلى خلط سلطات والسيطرة عليها.

٢. أزمة متفاقمة وآخذة بالازدياد والخدة بين التيار الليبرالي الدولاني، وبين التيار القومي المحافظ والمتطرف.

٣. معارضة مفككة سبب تناقض المصالح وانعدام وجود خصوصية مركزية جامعة.

٤. أزمة أمنية مع الفلسطينيين والتي ستتفاقم مع الفلسطيني في الضفة وغزة والداخل المحتل.

ثانيا- التوصيات

١. من نتائج إفرازات انتخابات نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٢٢ مدعاة خصوصية لدراسة سلوك وسياسة الحكومة اليمينية الجديدة المتطرفة والتي حظيت بأغلبية سمحت لها بتشكيل الحكومة، والسيطرة على البرلمان، وستعسى إلى السيطرة على السلطة القضائية لتتحكم بكل مفاصل الدولة ومؤسساتها.

٢. تظهر الدراسة حالة انحسار اليسار الإسرائيلي، إضافة إلى ظاهرة الجنوح نحو اليمين والتطرف، وهو ما يدعو إلى دراسة حول مصادر قوة اليمين ومدى قدرته على استقطاب الشارع باتجاه اليمينية والمتطرفة.

٣. تشير الدراسة إلى بوادر انقسام حاد في المجتمع الإسرائيلي، وقد يساهم هذا الانقسام بانهيار المنظومة الديمقراطية ويعجل في خلق حالة فوضى داخلية تساهم في انهيار الدولة والكيان بأسره، وهذا ما يتطلب دراسة حقيقية حول مدى الاستفادة من هذه الحالة وكيفية تسهيلها لصالح القضية الفلسطينية.

٤. أيضًا الأحزاب العربية في الداخل المحتل بحاجة إلى إعادة توثيق بوصلتها وتحديد هويتها الفلسطينية بشكل أوضح من خلال دراسة مدى فعالية المشاركة في الانتخابات والهدف من تلك المشاركة.

٥. يوصي الباحث بدراسة موسعة حول مكونات الائتلاف الحكومي الجديد، والاتفاقيات الموقعة بين الصهيونية الدينية وقوة يهودية من طرف وحزب الليكود من طرف آخر.

المصادر والمراجع

١) أزولاي، أرييلا ووفير، عدي. "نظام ليس واحد: الاحتلال والديمقراطية بين البحر والنهر ١٩٦٧". ترجمة، نبيل صالح. فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار، ٢٠١٢).

٢) بشير، نبيه. "جدلية الديني السياسي في إسرائيل: حركة شاس بحالة دراسية". فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار، ٢٠٠٦).

٣) بيري، يورم. "جنرالات في مجلس الوزراء: كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل؟". ترجمة، حسن خضر. فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار، ٢٠٠٧).

٤) جريس، صبري. "تاريخ الصهيونية (١٩٦٢ – ١٩٨٨): الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٨ – ١٩٣٩). ط ٢، ج ٢. فلسطين: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٧.

٥) خليفة، أحمد. "الأحزاب السياسية بـ: دليل إسرائيل العام ٢٠١١". فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١ – (١٧٥ – ٢٤٩).

٦) درويش، مروان. "الجذور التاريخية لحزب الليكود" (التكتل). فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

٧) بتاريخ، رائف. "إسرائيل خلفية أيديولوجية تاريخية، في: دليل إسرائيل العام ٢٠١١، (٤٢ – ٤٩). فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١.

٨) ساند، شلومو. "اختراع الشعب اليهودي". ط ٢. ترجمة سعيد عياش. فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار، ٢٠١٣).

٩) شلحت، أنطوان. "الأحزاب السياسية في إسرائيل، بـ: دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠، (٢٤٣ – ٣١٥)، فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٠.

المجلات والجرائد:

١٠) حيدر، رندة. "نتنياهو: من البرالية السياسية إلى الزعيم الأوحد". فلسطين: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢٥، ٢٠٢١، (٢٨ – ٣٤).

١١) خوري، إلياس. "جرافة الصفقة: إسرائيل والدورات الانتخابية". فلسطين: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢٢، ٢٠٢٠، (٥ – ١١).

١٢) الزعبي، همتّ. "الفلسطينيون في إسرائيل"، الأزمة السياسية الإسرائيلية واسقاطاتها على الأحزاب العربية، في: تقرير المدار الاستراتيجي ٢٠٢١: المشهد السياسي الإسرائيلي ٢٠٢٠، (٢٠٥ – ٢٣٢)، العدد ١٧، فلسطين: مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٢١.

١٣) شلحت، أنطوان. "المشهد السياسي الحزبي": إقامة حكومة تناوب بين نفتالي بينيت ويائير لابيد، في: تقرير المدار الاستراتيجي ٢٠٢٢، العدد ١٨، صفحة (٤٦ – ٦٩). فلسطين: مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٢٢.

١٤) شلحت، أنطوان. "المشهد السياسي الحزبي"، في: تقرير المدار الاستراتيجي ٢٠٢١، العدد ١٧، (٥٢ – ٧٥). فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٢٠.

١٥) شلحت، أنطوان. "المشهد السياسي الحزبي" في: تقرير المدار الاستراتيجي ٢٠٢٠، العدد ١٦، (٥٩ – ٨٦). فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٢٠.

١٦) شلحت، أنطوان. "المشهد السياسي الحزبي الداخلي"، ترسيخ حكم اليمين، في: تقرير المدار الاستراتيجي ٢٠١٩، العدد ١٥، (٧٥ – ٨٩). فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٩.

١٧) صالح، نبيل. "المجتمع والترتيب السكاني"، في: دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠، (٣١٥ – ٣٨٣). فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢١.

١٨) غانم، هنيدة. "الملخص التنفيذي ٢٠٢٠، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٩"، في: تقرير المدار الاستراتيجي، العدد ١٦، (١١ – ٢٢). فلسطين: مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٢٠.

١٩) فيدال، دومينك. "قراءة الانتخابات الإسرائيلية"، إسرائيل: انتخابات الوحدة الوطنية، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢١، (٤٧ – ٥١). فلسطين: مركز الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٠.

٢٠) هيكل، أحمد. "عقلية الجدار اليهودية: الجذور الدينية والتطور التاريخي"، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢٩، (١٢٤ – ١٤١). فلسطين: مركز الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٢.

المقالات:

٢١) بريز، يوشع. هآرتس العبرية، ٢٠٢٢/١٢/٣٠

٢٢) بريك، يتسحاك. القدس العربي، موقع الكتروني، ٢٠٢٢/٩/٩

٢٣) بن، ألوف. "نتنياهو تخلى عن الغموض القيمي لمصلحة أيدولوجيا وخرج رابحًا"، هآرتس العبرية، ٢٠٢٢/٣/٣

٢٤) بن، ألوف. "صافرة الإنذار للمستشارة القضائية"، هآرتس العبرية، ٢٠٢٢/١٢/١٦

٢٥) بن، ألوف. "انتصار نتنياهو لثقافته وأسلوبه مقابل حصانة"، هآرتس العبرية، ٢٠١٩/٤/١١

٢٦) بن، ألوف. "كهانا يعود للحكم"، افتتاحية هآرتس العبرية، ٢٠١٩/٢/٢١

٢٧) بيبر، انشيل. "على هتافات رئيس الحكومة القادم استقبل بن غفير...، هآرتس العبرية، ٢٠٢٢/١١/٢

٢٨) بيبر، انشيل. "معسكر كهانا"، هآرتس العبرية، ٢٠٢٢/١١/٢

٢٩) صدوق، نير. خارج صندوق الاقتراح في بور يهودا، هآرتس العبرية، ٢/١١/٢٠٢٢

٣٠) جيم، نتنايل. "نتائج الانتخابات تظهر: أحداث مايو أيار ٢٠٢١ جرح نازف..."، الملحق الاقتصادي لجريدة هآرتس العبرية، the marker ٣/١١/٢٠٢٢

٣١) شبيغل، نوجة وخن، معنيت. "المستشارة القضائية حذرت من قوانين الائتلاف الحكومي"، هآرتس العبرية، ١٦/١٢/٢٠٢٢

٣٢) شبيرو، شاي. "خطة التقسيم"، يديعوت أحرنوت العبرية، ٢٩/١٢/٢٠٢٢

٣٣) فوردر، يوسي. "علامات ضعف"، هآرتس العبرية، ٢١/١٢/٢٠٢٢

٣٤) فوردر، يوسي. "ثمن الخضوع"، هآرتس العبرية، ١٦/١٢/٢٠٢٢

٣٥) فوردر، يوسي. "حكومة بن غفير"، هآرتس العبرية، ٢/١١/٢٠٢٢

٣٦) كرني، يوفل وآخرون. "حكومة نتنياهو السادسة"، يديعوت أحرنوت، ٢٩/١٢/٢٠٢٢

٣٧) كرني، يوفل وآخرون. "لحظة ما قبل أداة القسم، تعديلات في قانون أساس"، يديعوت أحرنوت العبرية، ٢٨/١٢/٢٠٢٢

٣٨) كلاين، يوسي. "الضربة ال ١٤"، هآرتس العبرية، ٢/١١/٢٠٢٢

٣٩) هرئيل، يسرئيل. "لنلغي الحكم العسكري"، هآرتس العبرية، ١٦/١٢/٢٠٢٢

٤٠) يديعوت أحرنوت، انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين، نتائج الرسمية بعد فرز ٨٧.٦٪ من الأصوات. ٢٠٢٢ / ١١ / ٣.

٤١) موقع القدس العربي، (القائمة العربية المشتركة في إسرائيل)، تشهد خلافات سياسية وشخصية تهدد باستمرارها. HTTPS:BIT.LY/37SV66F .

٤٢) غانم، هنيدة، خطة الماضي الذي في المستقبل، خراب إسرائيل من الداخل، موقع مركز مدار الالكتروني، استرجع بتاريخ ٥ / ٩ / ٢٠٢٢.

٤٣) المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢٠، استرجع بتاريخ ١١ / ١ / ٢٠٢١، HTTPS://WWW.IBI.ORD.IL.IL/ ARTICLES/33446.

الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٢

حسم المشهد وتعميق الأزمات البنيوية

دراسة تهدف إلى إظهار افرازات انتخابات الكنيست الإسرائيلي في الخامسة والعشرين ودورها في تعميق الأزمة السياسية الممتدة على مدار أربعة سنوات ابتداءً من ٢٠١٩ تخللها خمس جولات انتخابية.

تناول البحث الجولات الانتخابية الأربعة السابقة، وتطرق إلى نتائج تلك الجولات وتحولات الخارطة الحزبية، ودورها في تعميق قدع في المجتمع الإسرائيلي.

وتطرقت الدراسة إلى دور الأحزاب في تعميق الأزمة وصولًا إلى تحولها إلى أزمة دنيوية داخل مكونات المجتمع الإسرائيلي، ومركزية حزب الليكود في لعِب الدور الأساسي والمركزي في الأزمة السياسية.

وقد حاولنا في كل فرع من ذلك المبحث التفرق إلى عدة محاور، لفهم التحولات الحزبية لتلك الجولات وانعكاساتها على الخارطة السياسية ودورها في تعميق الأزمة في كل جولة.

المؤلف..

www. kantakji. com